

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ألكي امحد أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن

ENAP

مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إشراف الأستاذ(ة):

عوينان عبد القادر

إعداد الطلبتين:

- إزمور رقية

- كريم نسرين

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	ألكي محند أولحاج البويرة	قاسيمي اسيا
مناقشا	ألكي محند أولحاج البويرة	نساق حيزية
مشرفا ومقررا	ألكي محند أولحاج البويرة	عوينان عبد القادر

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"وفوق كل ذي علم عليم ، يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"
نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه ، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين عليه
صلوات ربّي وسلامه .

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل "عوينان عبد القادر" الذي أشرف علينا اعترافا بجميله أولا
على قبوله الإشراف على مذكرتنا ولم ييخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طيلة مدة إنجازها.
وإلى كل موظفي المؤسسة الوطنية للدهن بالأخضرية الذين مدو لنا يد العون.
وأخيرا نسال الله تعالى أن يزيدنا فهما صالحا ويرزقنا العلم النافع وان يجعل أعمالنا جميعا صالحة
وخالصة لوجهه الكريم انه على كل شيء قدير ، والحمد لله من قبل ومن بعد.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي
درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف

إلى أمي العزيزة الغالية حفظها الله أطال عمرها

إلى:

الذي رباني على الأخلاق و الفضيلة وكان لي ذرع الأمان الذي احتتمي به والذي وفر لي
متطلبات النجاح ووجهني إلى طريق الخير إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى:

كل الإخوة والأخوات دون ذكر احد منهما

إلى:

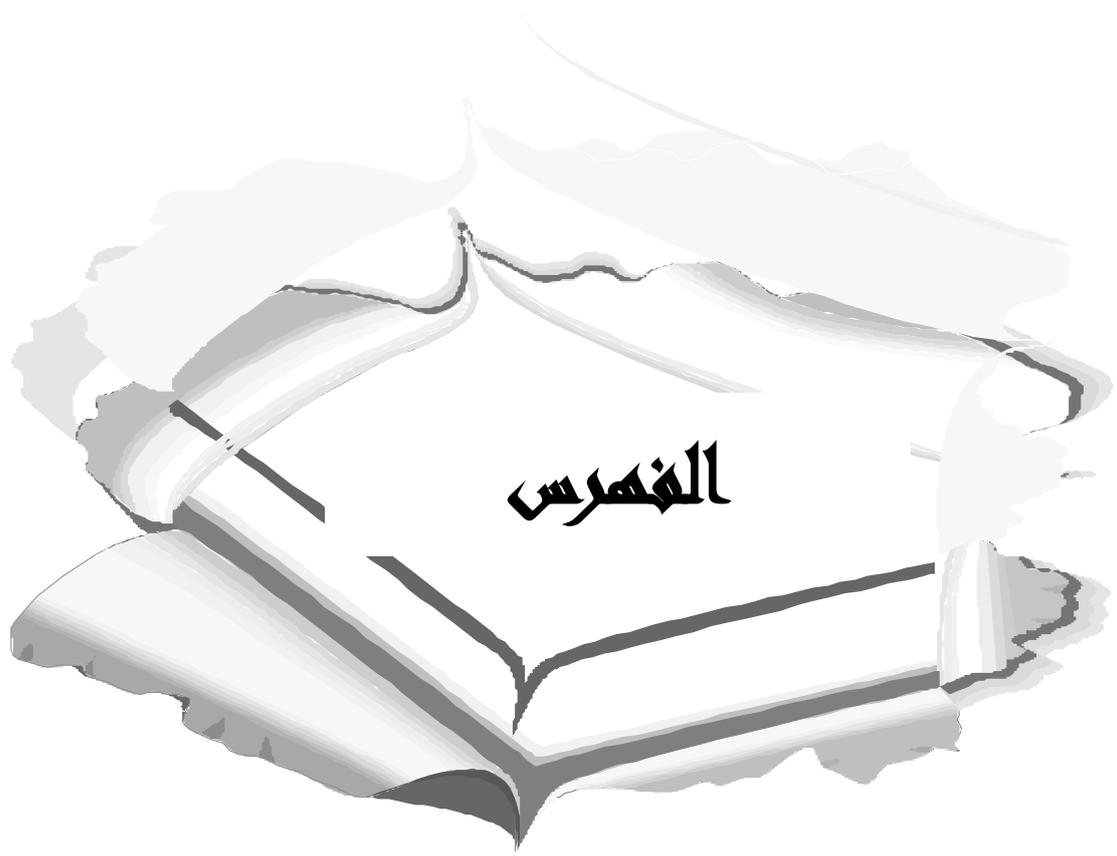
كل الأهل و الأقارب من قريب أو من بعيد

إلى:

إلى كل الأصدقاء والصديقات الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي وشاركونا هذا العمل

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في عملي هذا.

رقية- نسرين



رقم الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	شكر وعرهان
III	ملخص
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الأشكال والجداول
VI	قائمة الملاحق
أ- د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص و تقييم الأداء الماليين	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص
2	المطلب الأول: تعريف التشخيص وأقسامه
9	المطلب الثاني: أهمية التشخيص والأطراف المعنية به
10	المطلب الثالث: شروط التشخيص و مراحلها
15	المبحث الثاني: التشخيص المالي
15	المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأنواعه
16	المطلب الثاني: طرق وخطوات التشخيص المالي ومقوماته الأساسية.

23	المطلب الثالث: أهداف ونتائج التشخيص المالي
25	المبحث الثالث: مدخل إلى تقييم الأداء
25	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأنواعه
29	المطلب الثاني: طرق تقييم الأداء و مراحلها
31	المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء ومصادر معلوماته وصعوباته
35	المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي
35	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي ومعايره
38	المطلب الثاني: خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء
40	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.
42	المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي
43	الخلاصة.
	الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
45	تمهيد
46	المبحث الأول: الميزانية المالية
46	المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية
47	المطلب الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
51	المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة
52	المبحث الثاني: عموميات حول النسب المالية
52	المطلب الأول: تعريف النسب المالية وأهميتها
54	المطلب الثاني: محتوى المعلومات للنسب المالية.
56	المطلب الثالث: محددات استخدام النسب المالية

57	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية
57	المطلب الأول: رأس المال العامل FR
62	المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل (BFR)
66	المطلب الثالث: الخزينة (TR)
69	المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
69	المطلب الأول: نسب السيولة والتمويل
74	المطلب الثاني: نسب النشاط
77	المطلب الثالث: نسب المردودية
79	الخلاصة
	الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP
81	تمهيد
82	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP
82	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة
84	المطلب الثاني: التنظيم العام للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP ووحدها وإمكاناتها.
89	المطلب الثالث: الأهمية والأهداف
91	المبحث الثاني: تقييم مالي للوحدة
91	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية والمختصرة للسنوات الثلاث
96	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لجانب اصول وخصوم المؤسسة
98	المطلب الثالث: إعداد جدول حسابات النتائج
100	المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

100	المطلب الأول: رأس المال العامل FR
103	المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR لسنوات 2014-2015-2016
104	المطلب الثالث: الخزينة TR
106	المبحث الرابع: تقييم أداء المؤسسة باستخدام النسب المالية ENAP
106	المطلب الأول: نسب السيولة
109	المطلب الثاني: نسب النشاط
112	المطلب الثالث: نسب المردودية
113	الخلاصة
115	الخاتمة العامة.
	قائمة المراجع.
	الملاحق.



قائمة أشكال

وجداول

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	المنهج السائد في التشخيص الصناعي	01
19	خطوات التشخيص المالي	02
63	احتياجات رأس المال العامل	03
68	انخفاض الخزينة	04
84	الميكمل التنظيمي العام ENAP	05

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
7	الجوانب الأساسية للتشخيص التجاري	1
88	تصنيف فواتير العمال حسب السنوات	2
91	الميزانية المالية لجانب الأصول للسنوات الثلاث	3
93	الميزانية المالية لجانب الخصوم للسنوات الثلاث	4
95	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	5
95	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	6
96	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	7
98	جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث	8
100	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	9
101	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	10
102	حساب رأس المال العامل الخاص	11
103	رأس المال العامل الأجنبي.	12
104	احتياجات رأس المال العامل	13
104	الخزينة	14
106	حساب نسب السيولة للمؤسسة	15
107	نسبة تمويل	16
109	المخزونات للسنوات الثلاثة المدروسة	17

قائمة الأشكال والجداول

109	معدل دوران المخزون	18
110	مدة تحصيل الزبائن	19
111	مدة تسديد الموردين.	20
112	نسب المردودية بأنواعها	21

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

اسم الملحق	رقم الملحق
ميزانية أصول المؤسسة الوطنية للدهن سنة 2014	01
ميزانية أصول المؤسسة الوطنية للدهن سنة 2015	02
ميزانية أصول المؤسسة الوطنية للدهن سنة 2016	03
ميزانية خصوم المؤسسة الوطنية للدهن سنة 2014	04
ميزانية خصوم المؤسسة الوطنية للدهن سنة 2015	05
ميزانية خصوم المؤسسة الوطنية للدهن سنة 2016	06
جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدهن سنة 2014	07
جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدهن سنة 2015	08
جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدهن سنة 2016	09

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بتطبيق عدة أدوات التشخيص المالي على القوائم المالية وتقييمها، باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، ولمعرفة أهمية هذه الدراسة قمنا بتطبيق هذه الأدوات من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن المؤسسة في وضعية حسنة من خلال مختلف النسب التي قمنا بحسابها ثم تحليلها وذلك لمعرفة المركز المالي الحقيقي لها واتخاذ القرارات المناسبة لها وأن المؤسسة حققت نتيجة موجبة دليل على أنها حققت أرباح متتالية، وكذلك عدم وجود خلل بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

الكلمات الافتتاحية: التشخيص المالي، الأداء المالي، أدوات التشخيص المالي، الميزانية.

الترجمة:

Résumé:

Cette note vise à examiner le rôle des diagnostics financiers dans la performance financière de l'institution économique évaluée en appliquant plusieurs diagnostics financiers sur les états financiers des outils et de l'évaluation au moyen d'indicateurs de l'équilibre fiscal et certains ratios financiers en se basant sur les comptes de table Almzanah financiers résultats, et de connaître l'importance de cette étude, nous appliquons ces outils pour la performance financière de l'évaluation nationale Fondation de la graisse, cette étude a atteint plusieurs conclusions, notamment: la Fondation en bonne position grâce à différents rapports que nous avons calculés et analysés afin de connaître la véritable situation financière et prendre des décisions appropriées Ha, et que l'institution a obtenu à la suite d'une preuve positive qu'il a réalisé des bénéfices consécutifs, ainsi que l'absence d'un déséquilibre permanent entre les fonds et les immobilisations.

Mots d'ouverture: diagnostic financier, performance financière, outils de diagnostic financier, budget

مقدمة:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، كما تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد لبلد ما، بحيث نجدها تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تستقر به، ولا يمكنها العيش بعزلة عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط الذي يرغمها تبني وضعيتين سواء عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل وبالتالي الافلاس والنزول أو تكيفها مع التغيرات وبالتالي الاستقرار والتقدم من أجل المحافظة على مكانتها في الأسواق والتفوق والتطلع اللازم بتعزيز مستواها.

لكن قبل التخطيط المستقبلي للمؤسسة لا بد لها من تشخيص وضعيتها المالية لمعرفة مركزها المالي، حيث أصبح يعتبر التشخيص المالي ضرورياً. ونتيجة للتطورات لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداء أو أكثر من أدوات التشخيص المالي، كما ان الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذا لا بد من خضوع تلك البيانات إلى الفحص والتحليل والتفسير بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وتقييمها وبيان نقاط القوة والضعف، وبعبارة أخرى يعد التشخيص المالي عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلاً.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تبلور معالم الاشكالية في السؤال الجوهرى الموالى:

كيف يساهم التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال الاشكالية الرئيسية يمكن ابراز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما العلاقة التي تربط بين التشخيص المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- ما هي أدوات التشخيص المالي التي تستخدمها المؤسسة لتقييم أدائها؟
- هل تستخدم المؤسسة الوطنية للدهن التشخيص المالي في تقييم أدائها المالي؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة ارتأينا أن نضع فرضيات التي تساعد على إزالة بعض الغموض ومن هنا نطرح الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة واضحة التي تربط بين التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- تستخدم المؤسسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم أدائها المالي.
- تستخدم المؤسسة الوطنية للدهن بالأخصرية التشخيص المالي لتقييم أدائها.

أسباب اختيار الموضوع: تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الذي يتبلور في دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي.
- ضرورة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي وإبراز نقاط القوة والضعف.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية واسقاطها على الحالة التطبيقية.
- تحديد ماهية التشخيص وتقييم الأداء الماليين.
- معرفة الأداء المالي للمؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء.
- تهدف هذه الدراسة بشكل عام تبيان دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التشخيص في تقييم الأداء الماليين للمؤسسة ، وذلك في ظل تنافسية شديدة، تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق أفضل أداء لها الذي يكفل لها سمعة طيبة في بيئتها، ويمكنها من الاستمرار في نشاطها كما تكمن أهمية الموضوع في إبراز أهمية التشخيص المالي وذلك من مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها مالياً.

هيكل الدراسة:

تتناول هذه الدراسة التي تأتي تحت عنوان "دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة" دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للدهن وأهم الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي لها من أجل الوصول للكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي: اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب ولمعرفة مدى مساهمة هذه الأدوات في تحديد نقاط القوة والضعف.

أدوات الدراسة: والتي تتمثل فيما يلي:

- الكتب المتخصصة في التشخيص وتقييم الأداء الماليين للمؤسسات.
- مطبوعات ومدخلات الخاصة بالموضوع.
- الأطروحات والرسائل.
- الوثائق والمستندات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

صعوبة الدراسة: والتي تتمثل فيما يلي:

- عدم توفر المراجع المتعلقة بالتشخيص المالي باللغة العربية.
- ضيق الوقت أمام الطلبة.
- عدم الحصول على كل المعلومات اللازمة لذلك لم يتمكن من حساب بعض النسب.

المنهج المتبع:

لقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي وذلك من أجل إبراز الإطار النظري للموضوع، أما في الجانب التطبيقي استعملنا المنهج التحليلي لدراسة الحالة وذلك من أجل التعمق في هذه الدراسة وذلك عن طريق الوثائق الرسمية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية والتعمق فيها أكثر.

الدراسات السابقة:

1. اليمين سعادة، سنة 2008-2009، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة ، سطيف ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، قد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية:
 - تحقيق المؤسسة للتوازن المالي خلال فترة دراستها، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الدائمة.
 - المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة وهي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

2. عادل عيشي 2002، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم ، مذكرة ماجستير فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادي والعوامل المتحكمة فيه، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، ولقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: المؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة ، فهي تحقق هامش أمان، المؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية.

حدود الدراسة: تم تحديد حدود هذه الدراسة كالتالي:

الحدود الزمنية:

تم إجراء الدراسة الميدانية في حدود الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2018.

الحدود المكانية:

تم تطبيق دراستنا هذه على مستوى وحدة الأخصرية ، بولاية البويرة ، وتم إسقاطها على المؤسسة الوطنية للدهن

ENAP.



الفصل الأول

الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

تمهيد:

يعد التشخيص أداة فعالة لتقييم الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية إذ يتم من خلاله إبراز نقاط القوة والضعف ، ويعتبر عملية التشخيص عملية ذات أهمية كبيرة في العملية التسييرية، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وحيدة ، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما صنعتها من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص.

المبحث الثاني : التشخيص المالي.

المبحث الثالث: مدخل إلى تقييم الأداء.

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص

يعتبر التشخيص أسلوب منظم يمكن من إكتشاف أسباب وعوامل الاختلافات الحاصلة بالمؤسسة ويبرز لنا الوضعية الحقيقية لها، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب يتعدد ويتنوع حسب الزاوية التي ينظر من خلالها الشخص لهذه المؤسسة حيث هناك جوانب مالية وإستراتيجية شاملة وكذا وظيفية.

المطلب الأول: تعريف التشخيص وأقسامه

التشخيص ونظرا لاتساع مفهومه في الشركة له عدة أقسام وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم التشخيص وأهم أقسامه.

أولا: تعريف التشخيص

إن التشخيص كلمة إغريقية تبرز مدى التميز بين الصحيح و الخطأ وقد استخدمت لأول مرة في المجال الطبي حيث يقال تشخيص المرضى أي إدراك المرض استنادا لأعراضه، أما التشخيص في المجالات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة فتعني إكتشاف الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسة الاقتصادية.

وأهم التعاريف التي أطلقت على التشخيص في المؤسسة لدينا:

التعريف الأول: يعرف على أنه " القيام بمجموعة من التحاليل والفحوصات لشخص معين وهنا لمعرفة علته انطلاقا من أعراض يستدل بها المشخص"⁽¹⁾

التعريف الثاني: يعرف أنه " أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها وليس فقط ماليا ولكن صناعيا وتجاريا فهي تهدف إلى تشخيص وفحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة ودعم التقدير المستقبلي."⁽²⁾

التعريف الثالث: ينظر إليه على أنه " تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للمؤسسة تمكن من التعريف بصفة واضحة على الوضعية الواجب تحسينها والتي ينبغي المحافظة عليها

⁽¹⁾ kamel hamdi ; Diagnostic et redressement d'entreprise, Ed Esslam cheraga, p 11

⁽²⁾ قرية معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005، ص 11.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

والتي يجب " تعيينها"⁽¹⁾.

ونستنتج من التعاريف السابقة أن التشخيص يعد أداة لكشف نقاط القوة والضعف لكل جوانب نشاط المؤسسة وهذا قصد القيام بتحليل علمي يهدف وضع إستراتيجية عمل مستقبلية تساعد على مواجهة الأخطار وصياغة الحلول الملائمة، ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- التشخيص هو عملية إبداء الرأي على حالة المؤسسة
- هو استنتاج المشاكل والنقائص
- الخروج بنتائج ايجابية

ثانيا: الأقسام الأساسية للتشخيص

يعمل التشخيص على كشف أسباب الاختلافات التي قد تسود الوضعية الحقيقية للمؤسسة وذلك عدة تقسيمات للتشخيص وهذا على حسب نظرة المشخص بالمؤسسة والهدف من عملية التشخيص، وهذه التقسيمات تشمل:

أ- التشخيص الاستراتيجي: التشخيص الاستراتيجي يعد من المهام الضرورية في الإدارة فهو يعتبر المرجع الأساسي في صياغة الإستراتيجية العامة بالمؤسسة حيث يتيح كشف المشاكل الإستراتيجية من خلال التعرف على ما يحوزه المؤسسة وما يجب أن تتوفر عليه من وسائل وموارد كما يعمل التشخيص الاستراتيجي على: ⁽²⁾

- تحليل السوق من خلال متابعة نموه وتطوره
- إدراك قواعد العمل في كل الأقسام والفروع بالمؤسسة
- تحديد مواطن القوة والضعف في جميع مجالات نشاط المؤسسة
- تحديد تخطيط استراتيجي متناسق ومتكامل لمختلف خيارات المؤسسة على المدى المتوسط والطويل .

ب- التشخيص الوظيفي: تتمثل وظيفة المؤسسة عموما في التجارة والصناعة وكذا الجانب الاجتماعي وعليه

⁽¹⁾ زهرة مختاري التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص 48.

⁽²⁾ kamel hamdi ; Diagnostic et redressement d'entreprise,Epcit; p 77

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

ففي مجال التشخيص الوظيفي نجد: ⁽¹⁾

- **التشخيص الصناعي:** يعتبر التشخيص الصناعي كأداة لإبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة في المجال الصناعي حيث تقوم بتقييم وسائل الإنتاج ومدى استجابتها لمتطلبات العمل. وعليه يمكن توضيح منهجية التشخيص الصناعي وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (01): المنهج السائد في التشخيص الصناعي

<p>شرح إجراءات صياغة التشخيص الصناعي " استغلال المهارات من خلال المنافسة الصناعية"</p>	<p>إشكالية تصميم التشخيص الصناعي " منطقية نشر الأداء في قلب التشخيص"</p>
<p>الاستراتيجيات المستقبلية للأنشطة المحددة</p> <p>↓</p> <p>معايير القدرة التنافسية لكل من (الإنتاج، السوق) وتوجيه العميل</p> <p>↑</p> <p>أهداف الإنتاج والمهارات الصناعية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات</p> <p>↑</p> <p>اختيار خطط العمل بالمناطق التي في تحقيق هذه الأهداف</p>	<p>الأسئلة:</p> <p>* ماهي المعايير التي ينبغي أن يقوم عليها؟</p> <p>* ماهي الأدوات التي ينبغي استخدامها في التقييم والتي تقابل بين القدرة التنافسية وأهداف الإنتاج؟</p> <p>الأجوبة:</p> <p>أدوات التقييم، أوراق المراجع</p>
	<p>الأسئلة</p> <p>ماهي المناطق الصناعية التي تؤثر على قرارات الأداء؟</p> <p>- ما المنطق القائم على خطة العمل.</p>

المصدر: مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 51.

⁽¹⁾ زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

وتقييم وسائل الإنتاج يقوم على:

- **تقييم حالة وسائل الإنتاج:** من خلال التأكد من صحة التجهيزات ومقارنتها بتجهيزات المنافسين وهذا بتقدير المدة المحتملة للاستعمال.
- تقييم التكلفة المخصصة بالبحث ونتائج التطوير.

- **بالتشخيص التجاري:** يهدف التشخيص التجاري إلى تحديد موقع المؤسسة بالنسبة لمحيطها وهذا على المستوى الاستراتيجي والتسويقي، وهي كالتالي:¹

● **على المستوى الاستراتيجي حيث يهدف إلى تحليل:**

- ✓ **الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة:** تعد دراسة الموقع الاستراتيجي عملية ضرورية حيث يؤثر على تقييم المؤسسة وكذا يبرز مكانة المؤسسة في السوق الذي ينشط فيه ومدى قدرتها على المنافسة.⁽²⁾
- ✓ **الزبائن:** يتوجب على المؤسسة المعرفة الجيدة لزبائنهم وتقديمهم حيث أن استمرارها متوقف عليهم ويتم هذا بتحديد:

- أهمية ومردودية كل زبون ؛

- عدد الزبائن والتوزيع الجغرافي لهم؛

- العلاقة بين المؤسسة والزبون ؛

- أهم الأخطار والتي قد تواجههم في المؤسسة ؛

● **على مستوى التسويق:** وفي الجانب التسويقي يتوجب الاهتمام ب:

- ✓ **المنتجات وسياسة الأسعار:** حتى تتمكن المؤسسة من تحديد المنتجات التي ستقوم ببيعها وتقدير حصتها السوقية يتوجب على الشخص دراسة وتحليل:

- دورة المنتج (حياة المنتج)

⁽¹⁾ kamel hamedi,diagnostic et redressement dentprise ;opcit,P51

⁽²⁾ زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

- الأسعار المطبقة وعلاقة المنتج بالسعر
 - مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف خاصة في فترات أسعار الاستقرار النقدي
 - مدى تنوع المنتجات وقابليتها للتجديد.
- ✓ **التوزيع والإشهار:** قد تواجه المؤسسة جملة من الصعوبات والمشاكل بسبب عدم ملائمة شبكة التوزيع لسياسة المؤسسة أو عدم تناسب دعايات الإشهار مع المنتج أو الخدمة المقدمة من قبل المؤسسة وعليه يجدر على الخبير ما يلي:
- ترقية برنامج البيع الخاص بالمؤسسة
 - التأكد من مدى فعالية خدمات ما بعد البيع
 - تحقيق نوع شبكة التوزيع المتبعة ومدى ملائمتها
 - إبراز مدى قيام السياسة الاشهارية بتحقيق أهداف المؤسسة.

ويمكن توضيح أهم تقسيمات التشخيص التجاري من خلال المخطط التالي: ⁽¹⁾

الجدول رقم (1) : الجوانب الأساسية للتشخيص التجاري

الطبيعة	الهدف
1- التشخيص الاستراتيجي	- تحليل منحنى ملائمة الأهداف التوسيعية والبيع ومقارنة التوجهات الإستراتيجية في المؤسسة
2- التشخيص التنظيمي	- تحليل منحنى مساهمة نظام الأعمال في الأداء التسويقي والبيع.
3- التشخيص المنهجي	- تحليل مدى كفاءة الإجراءات التسويقية والبيعية من جانب قيادة

⁽¹⁾ زهرة مختاري، نفس المرجع السابق، ص 51.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

المؤسسة	
- تحليل فعالية النشاط التسويقي والبيعي من جانب النتائج المحصلة	4- التشخيص العملي (الوظيفي)
- تحليل مردودية وإنتاجية ونشاط التسويق والبيع من نظرة مراقبة التسيير	5- التشخيص التسييري

المصدر: kamel hamed,diagnostic et redressement dentprise ;opcit,P52

-التشخيص الاجتماعي: ونقصد بالتشخيص الاجتماعي تشخيص الموارد البشرية وهذا من خلال تقييم الطاقة البشرية بالمؤسسة ويشمل على قياس أداء المسؤولين الإداريين حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة فيما يتعلق بمجال العلاقات الاجتماعية وبهدف التشخيص الاجتماعي إلى:

- تقديم نوعية تسيير الموارد البشرية

- إثبات أهمية الموظفين والعمال في كل قسم من أقسام المؤسسة.

- تحليل هيكل التكاليف الاجتماعي.⁽¹⁾

ج- التشخيص المحاسبي والمالي: تعتبر الوظيفة المحاسبية والمالية بين الوظائف الأساسية في المؤسسة حيث يتم تشخيص هدفه الوظائف باستخدام مجموعة من التقنيات المالية لتحقيق التوازن وتنظيم السيولة.

- التشخيص المحاسبي: يبرز التشخيص المحاسبي مدى دقة حسابات المؤسسة التي تشمل حسابات الذمم والناتج ومدى ملائمة المعطيات التقديرية والتي تم على أساسها تقدير الأرباح، وتعتمد هذه الدراسة على المراقبة الداخلية وبعدها تقدير الحسابات الجماعية باستخدام تقنيات المراجعة ومحاوله مطابقة حسابات المراجعة بالقواعد والمبادئ المحاسبية.

- التشخيص المالي: يسمح هذا التشخيص بتحديد وجود أو غياب مؤشرين أساسيين هما التوازن المالي

⁽¹⁾ زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره ، ص ص 52-53.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

والمردودية ، كما يسمح لنا التشخيص المالي للمؤسسة بالحصول على صورة واضحة على جوانب القوة والضعف لديها حيث يهدف التشخيص المالي إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص والأطراف المعنية به.

تكمن أهمية التشخيص في المؤسسة من خلال الأطراف التي تستعمله وفي هذا المطلب سنتناول أهمية التشخيص والأطراف المعنية به.

أولاً: أهمية التشخيص

يعمل المسيرون داخل المؤسسة على القيام بالتشخيص نظراً لأهميته فيما يلي:¹

- الإحاطة بجميع النتائج القياسية للمؤسسة
- الرفع من كفاءة المؤسسة وضمان استراتيجياتها في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق وهذا باعتباره قاعدة تسييرية
- إعطاء نظرة شاملة حول وضعية المؤسسة لجميع المتعاملين معها سواء مدراء أو مساهمين أو من طرف الدولة خاصة عند اتخاذ قرارات تشمل التطهير، إعادة الهيكلة أو الخصخصة.

تكمن أهمية التشخيص بالنسبة للمؤسسات الكبيرة من خلال قياسها به بصفة دورية ومستمرة حيث عادة ما تقوم به كل سنة، وهذا لما له من أهمية في مواجهة التقلبات سواء على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتطلب في حالة مواجهة المؤسسة لازمة أثرت بشكل أو بآخر على توازنها وهذا ما يقلل من كفاءته حيث في مثل هذه الحالة يكون متأخراً.

ثانياً: الأطراف المعنية بعملية التشخيص

يختلف الأشخاص أو الأطراف المعنية بعملية التشخيص على حسب نوع التشخيص أي مجاله فهناك:⁽²⁾

⁽¹⁾ kamel hamedi,diagnostic et redressement dentprise ;opcit,P22

⁽²⁾piere Ramage,Analyse et diagnostic financier,Edition d'organisation,P9,10,11.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

1- التشخيص الداخلي: يقوم به شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف مصالح المؤسسة والذين لديهم دراية كاملة بالمؤسسة بمختلف أقسامها وهذا ما يساهم في الوصول إلى نتائج أسرع حيث يكون التشخيص أعمق وأدق في حالة المعرفة الشاملة بشتى خفايا المؤسسة.

2- التشخيص الخارجي ويمكن أن يقوم به كل من:

- **المسيرون:** ويشمل على فرقة خارج المؤسسة متخصصة في هذا النوع من العمليات كمكاتب الدراسات الذي تقوم المؤسسة بتعيينهم نظرا لكفاءتهم وتجاربهم السابقة.

- **المساهمون:** وهم حملة الأسهم إذ يعتبرون طرفاها ما في تمويل استثمارات المؤسسة حيث يعملون على تحديد مستوى المخاطر والربحية من استثماراتهم لذا يفضلون دائما المؤسسة القادرة على البقاء والاستمرار.

- **الممولون:** حيث تعتبر البنوك مصدرا من مصادر تمويل المؤسسة حيث تقوم البنوك ومؤسسات الائتمان بالفعل في منح القروض من عدمه على أساس رأيهم في الصحة المالية للمؤسسة وهذا لضمان قدرتها على الوفاء لديونها في تواريخ الاستحقاق.

المطلب الثالث: شروط التشخيص و مراحل

نظرا لأهمية التشخيص في المؤسسة يتوجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط ولذا يتوجب أن يمر بجميع المراحل وحسب أولياتها.

أولا: شروط التشخيص

باعتبار التشخيص ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة خاصة فيما يتعلق بنوعية إستراتيجية المؤسسة وحتى يكون التشخيص فعال يتوجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط وتعلق ب:⁽¹⁾

أ- **اختيار المشخص:** يعد الاختيار السليم بالشخص الذي يقوم بمهمة التشخيص بالمؤسسة ضمان رئيسي للوصول إلى تشخيص فعال، حيث قد تقوم المؤسسة بتعيين شخص أو أشخاص في مختلف المصالح يقدمون

⁽¹⁾ زهارة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

تقريراً عن الوضعية السائدة في المؤسسة بحكم تجربتهم ومعرفتهم المسبقة إذ يمكنها أن تلجأ إلى أطراف خارج المؤسسة وهي أطراف متخصصة في مثل هذه العمليات حيث يعد اختيار الشخص ذو أثر بالغ الأهمية على موضوعية التشخيص ، حيث هنا الإشكالية تكمن في معرفة ما اذا كان التشخيص ينبغي أن يقام به من طرف مسيري المؤسسة أو من طرف أطراف خارجية ، وبغية هذا تقوم المؤسسة بالاعتماد على الجمع بين عامل التكلفة وعامل المؤهلات وعليه يتوجب على الشخص أن يتوفر على قدرات منها:

- الخبرة في مجال عمله.

- التحكم في النوعية للاتصالات

- الدقة في تصنيف المعلومات

- القدرة على اكتساب ثقة المتعاملين

- كسب المعارف الفكرية والمنهجية

ب- توفير المعلومات يمكن اعتبار المعلومة بمثابة أداة للتشخيص وفي نفس الوقت نتيجة له، حيث لا يوجد تشخيص بدون معلومة فالدقة والصرامة في تحصيل المعلومات وتحليلها أمر أساسي في عملية التشخيص ونتحصل عليها من داخل و خارج المؤسسة الاقتصادية.

- **المعطيات الداخلية:** وتشمل على المعلومات الخاصة بسير وظائف المؤسسة من معلومات عن النتائج ووسائل التنظيم وطرق التسيير وكذا السياسات المطبقة ومشاكل التشغيل والعمل.

- **المعطيات الخارجية:** وتنحصر في المعلومات بمحيط المؤسسة وتشمل معلومات عن تصرفات الزبائن، تطورات السوق، المتعاملين الاقتصاديين.

ج- مدة التشخيص: ترغب المؤسسة الاقتصادية في الحصول على تشخيص دقيق وشامل لكل جوانب النشاط في أجل قصير بينما المشخص يحاول الحصول على أكبر وقت ممكن وهذا حتى يتمكن من تقديم تقرير مقبول ودقيق وعليه نجد أن هناك تعاون في تحديد المدة القصوى الواجب احترامها في تقديم النتائج وحتى يتمكن من تحديد مدة التشخيص يجب مراعاة ما يلي:

- **نظام المعلومات بالمؤسسة:** حيث كلما كانت تتمتع المعلومات المتوفرة بالمصداقية والدقة وفي الوقت

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

المناسب كانت عملية التشخيص سهلة وقصيرة.

- **وضعية الشركة:** تتأثر مدة التشخيص بوضعية المؤسسة خاصة عندما تكون في خطر وحرجة وكذا الدوافع التي أدت باللجوء إليه.

- **عدد الأشخاص المشرفين على التشخيص:** يعد تقسيم العمل بين الأشخاص والتخصص فيه من العوامل المساعدة على تقليص مدة التشخيص.

4- **توفير الظروف الملائمة:** يتوجب شرح وإيضاح أهمية أغراض التشخيص لمسيري المؤسسة وعمالها حتى تسهيل على المشخص تأدية مهمته. (1)

ثانيا: أهم مراحل عملية التشخيص

من أجل الوصول إلى نتائج جيدة ومعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة، يجب أن يكون التشخيص منهجيا، حتى يتمكن معالجة الكم الكبير من المعلومات بكيفية تجعله بعدد بدقة وضعية المؤسسة من خلال الأعراض.

وتتمثل مراحل التشخيص كما يلي: (2)

أ- **الاجتماع التحضيري:** حيث يعد أول اتصال بين المنظم والزبون (المسؤول عن المؤسسة) وهذا الأخير يعرض المشاكل التي يراها.

ويهدف هذا الاجتماع إلى:

- التعريف بالأهداف المسطرة حدودها وإطارها

- اكتساب ثقة الزبون

- الحصول على الامكانيات المادية

(1) زهرة مختاري، نفس المرجع السابق ، ص ص 57-58.

(2) khalifat Nour ,introduction L'organisation et au diagnostic de l'entreprise,Berti Edion,rance,P43,44.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

- مناقشة بنود العقد إن وجدت
- ب- تخطيط العمل ووضع البرنامج:** بعد حصول المشخص على معلومات أولية يقوم بوضع الخطوط العريضة للبرنامج المتبع إذ:
 - يختار المنهجية التي يجري بها التحقيق حسب أوضاع المؤسسة وحالتها، المدة الأهداف... الخ؛
 - إعداد استبيانات التحقيق والتحليل ووضع رزنامة اللقاءات ؛
 - قائمة المسؤولين والأماكن التي يتم زيارتها ؛
 - قائمة الوثائق التي يتم جلبها؛
- ج- جمع المعلومات:** سعي المشخص إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات في مختلف مصادرها مستعملا العديد من التقنيات (الاستبيان، المقابلة، الوثائق المختلفة، الملاحظة).
- د- التحليل الانتقادي:** تعد هذه المرحلة الأكثر أهمية في الدراسة حيث يسمح بكشف نقاط القوة والضعف لموضوع الدراسة ووقفها يتم وضع قواعد لتطوير الحلول.
- هـ- التوصيات:** يقوم المشخص باقتراح مختلف الحلول التي تطرح إيجابياتها وسلبياتها على الزبون الذي يقوم باختيار إحداها ويعمل المشخص على تطويرها ومن هذه الحلول نجد أنها يجب أن تكون:
 - واضحة ودقيقة تدل على الإجراءات الواجب اتخاذها ؛
 - سهلة الفهم وممكنة التطبيق فلا داعي لتقديم توصيات غير ممكنة التطبيق ؛
 - محددة التنفيذ في الزمان والمرتبة حسب الأولويات الضرورية ؛
 - تأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات المتوقعة في المؤسسة وفي المحيط؛
- و- مخطط التنفيذ:** بعد تحليل البدائل وتكاليفها ونتائجها المتوقعة، يقدمها المشخص في شكل إجراءات تنفيذية حسب زمن تطبيقها والأطراف التي تؤديها ومن الممكن لعملية التشخيص أن تشمل أيضا مرحلة مراقبة النتائج وشرح الفروقات التي تظهر وهذا يعني أن التشخيص يتعدى مجرد تقييم التوصيات ومخطط تنفيذها إلى الإشراف على عملية التنفيذ.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

وينتهي التشخيص بتقرير ملخص وواضح مدعم بالأشكال والرسومات والجداول بأرقام أكثر دلالة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ زهرة مختاري، نفس المرجع السابق، ص 59.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

المبحث الثاني: التشخيص المالي.

في هذا المبحث سوف نتطرق الى عدة عناصر والمتمثلة في تعريف التشخيص المالي واهم انواعه وطرق وخطواته مع ذكر بعض الاهدافه.

المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأنواعه

أولاً: تعريف التشخيص المالي

التعريف الأول: يعرف التشخيص المالي على أنه " عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية"⁽¹⁾

التعريف الثاني: يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية"⁽²⁾.

التعريف الثالث: " التشخيص المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات والقوائم المالية بهدف جمع المعلومات وتحليلها، وهذا من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة، كما يقوم بفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطه، وذلك من طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية نفهم مدلولاتها ومحاوله تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعم في إطارها المؤسسة"³.

وعليه نستنتج مما سبق ذكره أن التشخيص المالي يهتم بفحص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وذلك باستعمال تقنيات التحليل المالي وهذا بتشخيص الوضعية المالية لها في مدة زمنية معينة وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها والتدقيق في الأسباب المؤدية إلى نقاط الضعف من أجل تصحيحها وتفاديها مستقبلاً أو بتوجيه القوة وهذا من أجل اتخاذ القرارات المالية والقرارات المتعلقة بالسياسة العامة للمؤسسة.

(1) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 45.

(2) زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(3) لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، تخصص مالية وحكومية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد

خضير، بسكرة، 2014-2016، ص 10.

ثانيا: أنواع التشخيص المالي

يوجد نوعان من التشخيص المالي⁽¹⁾

أ- التشخيص المالي الداخلي: وهو عملية تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية للمؤسسة، حيث إن هذا التشخيص تضعه المؤسسة لنفسها، والهدف منه أن تكشف عن مواطن القوة والضعف وتقوم بتزويد المسيرين بالمعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

ب- التشخيص المالي الخارجي: هو عملية تحديد الامكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي يمنعها من مواصلة نموها.

يرتكز التشخيص على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة ودراسة الفرص والتهديدات يمكن مواجهتها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: طرق وخطوات التشخيص المالي ومقوماته الأساسية.

للتشخيص المالي عدة خطوات وطرق وله أيضا مقومات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وفي هذا المطلب سنتطرق إليها.

أولا: طرق التشخيص المالي.

وتتمثل طرق التشخيص المالي فيما يلي:²

أ- التشخيص التطوري: يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية واجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حين تتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.يرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

- تطور النشاط: أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة

(1) شيخة خميسي، التسيير المالي للموسوعة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 47-48.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

المضافة أو النتائج المحاسبية.. الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

- **تطور أصول المؤسسة:** تعبر الأصول على مجموع الامكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة انشطتها ومن ثم فمراقبة تطور هذه الامكانيات يعد ضروري لشخص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** كون هيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن المحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ.

- **تطور المردودية:** تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية

ب- **التشخيص المقارن:** إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.

يهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

ج- التشخيص المعياري: يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ لاستخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة .

ثانياً: خطوات التشخيص المالي:

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العلمية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية: (1)

أ- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).

ب- الفترة الزمنية المعنية بالدراسة.

ج- اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص .

د- جمع المعلومات المالية والاضافية الخاصة بمحيط المؤسسة .

هـ- اجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.

و- تحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة .

ي- التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.

ر- القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم الخطوات التشخيص المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: خطوات التشخيص المالي

(1) إلياس بن ساسي ، مرجع سبق ذكره، ص 45

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

خطوات التشخيص المالي	مثال: دراسة ملف قرض
----------------------	---------------------

1- تحديد الهدف من عملية التحليل: <ul style="list-style-type: none">- تمهيد لاتخاذ القرار ،- حل مشكلة معينة،- تشخيص الوضع المالي،الخ.	يحتاج البنك المقرض لتشخيص خزينة مؤسسة مقترضة للوقوف على ملاءمتها المالية قبل اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض
---	--



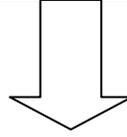
2- اختبار منهج التحليل المناسب: <ul style="list-style-type: none">- تحليل السيولة والاستحقاق والنسب المالية،- تحليل المعادلة الأساسية للخبزينة- تحليل جداول تدفقات الخزينة،- تحليل حسابات النتيجة،	<ul style="list-style-type: none">- تشخيص قدرة المؤسسة على السداد،- تشخيص التوازن المالي- تشخيص الخزينة ومصادر التمويل- تشخيص ربحية المؤسسة وتطور انشطتها
--	--



3- جمع وتشكيل المعطيات * المعطيات الحسابية: <ul style="list-style-type: none">- إعادة تبويب، تصنيف ومصالحة المعطيات ،	<ul style="list-style-type: none">- إعادة بناء الميزانية تبعا للمنهج المستخدم والهدف من التحليل،- استخراج النسب وبناء المؤشرات وأدوات التحليل- تحليل الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
--	---

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

<p>واستخراج نسب دوران عناصر الاستغلال</p> <p>- مراجعة التقديرات والدراسات السوقية وتحليل فرص نجاح المنتجات الجديدة</p> <p>- مراجعة الشكل القانوني وتوافقه مع المصادر التمويلية المتاحة</p>	<p>- اختيار وبناء المؤشرات المناسبة، المترابطة والمتكاملة، اعداد الميزانية، جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير، الجداول المالية... الخ.</p> <p>المعطيات الأخرى:</p> <p>جمع معلومات عن القطاع، المنافسين، السوق، الأعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة... الخ.</p>
--	---



<p>تقديم المؤشرات المعتمدة في شكل جداول وفق نماذج محددة وتمثيلها بيانيا مع مراعاة الوضوح وبساطة الطرح.</p> <p>- انخفاض في مستوى السيولة لكنه يبقى مقبولا</p> <p>- مستوى مرتفع لنسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال</p> <p>- آجال تحصيل العملاء مرتفعة</p> <p>- انخفاض معدل دوران المخزون</p> <p>- استقرار معدل الآجال الممنوحة من طرف الموردين.</p>	<p>4- الحساب:</p> <p>- حساب المؤشرات المالية لعدة سنوات متتالية</p> <p>- اختيار وحدة القياس، مبالغ نسب مؤوية بالأيام، بأيام من رفع رقم الأعمال... الخ.</p> <p>تقدم كل المؤشرات على شكل جداول.</p> <p>5- المعاينة:</p> <p>- معاينة مستوى المؤشرات وتصنيفها تبعا للحالات الممكنة</p> <p>- مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المعتمد:</p> <ul style="list-style-type: none">● تحليل تطوري بدلالة الزمن● تحليل مقارنة مع المنافسين● تحليل معياري استنادا إلى معادلات معيارية
---	---

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين



الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

اختبار الحل المناسب بين البدائل المتاحة

المصدر: إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثالثا: المقومات الأساسية للتشخيص المالي

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: ⁽¹⁾

- أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ولا بد أن يعتمد على استخدام اساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لا بد له أن يراعي العناصر التالية:

- أن يكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتهي إليه بنوعية الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأشيريات اقتصادية واجتماعية وسياسية

- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يتركز على أسبابها واستقرار اتجاهاتها.

- أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دورة والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعددها بتقديم تقرير وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

⁽¹⁾ لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

المطلب الثالث: أهداف ونتائج التشخيص المالي .

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم أهداف التشخيص المالي وبعض نتائجه.

أولاً: أهداف التشخيص المالي:

فإن الهدف من التشخيص المالي هو تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية: (1)

- النمو: التشخيص المالي يهدف إلى تحقيق المستوى المطلوب من النمو للمؤسسة وذلك بدراسة مصادر التمويل، والاستثمار ورفع الربحية

- التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى الطويل (دورة الاستثمار) وعلى المدى القصير (دورة الاستغلال) .

- المردودية: أي المردودية بنوعيتها:

● الاقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي

● المالية: والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات

- المخاطر: التشخيص المالي يهدف إلى التعرف على المخاطر التي قد تواجه المؤسسة وكيفية مواجهتها وذلك بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للأداء المالي للمؤسسة.

إن الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة على نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة وموقعها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتفادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص.

كما يهدف التشخيص المالي إلى اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة.

ثانياً: نتائج التشخيص المالي

(1) لحسن دردوري، نفس المرجع السابق، صص 18-19.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

الهدف من التشخيص المالي هو الوصول على نتائج سريعة ومرضية وأهم هذه النتائج ما يلي: ⁽¹⁾

أ- نتائج التشخيص المالي الخارجي: ومن أهمها ما يلي:

- توفير المعلومات من النتائج المالية المحصلة .
 - تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين .
 - تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
 - تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة .
 - تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
- ب- نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح التشخيص المالي الداخلي باتخاذ القرارات والأحكام التالية:
- تقدير المركز المالي للمؤسسة.
 - تحديد الأخطار (خطر الاستغلال أو حظر مالي) .
 - اتخاذ القرارات الإستراتيجية (مستقبل المؤسسة) (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح)

⁽¹⁾ لحسن دردوري، نفس المرجع السابق، ص 19.

المبحث الثالث: مدخل إلى تقييم الأداء

تسعى المؤسسة دوماً إلى تحسين وضعيتها المالية بهدف تحقيق أهدافها وخاصة ما يتعلق برمجيتها والبحث عن معايير وأدوات جديدة تتميز بالعقلانية لتساعدها على الرفع من إنتاجيتها وفعاليتها من خلال كشفها للأخطاء التي وقعت سابقاً ومحاولة تصحيحها وتفاديها مستقبلاً وهذا من خلال تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأنواعه

تقييم الأداء له دور مهم في المؤسسة الاقتصادية وهو مفهوم واسع يشمل على عدة أنواع

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء وأنواعه نرى من الضروري أولاً تحديد مفهوم الأداء

أ- مفهوم الأداء:

يعد مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولاً إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديداً على ساحة الأدبيات والدراسات المالية والمحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة.

- تعريف الأداء: من بين التعاريف التي قدمت له نجد:

التعريف الأول: يعرف الأداء على أنه "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة أو قسم أو دائرة والتي يقوم بها الموظف أو المدير لتحقيق هدف معين"⁽¹⁾.

التعريف الثاني: يعرف الأداء على أنه: "نتيجة نهائية لقدرة الشركة وإمكاناتها من أجل تحقيق الأهداف، وهو يعبر عن كيفية توظيف الشركة لمواردها المتاحة على وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأمد للاستمرار في مجال الأعمال"⁽²⁾.

¹ - إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 29

² - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

التعريف الثالث: يعرف الأداء على أنه: "هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المنظمة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة"¹.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلالاً أمثل.

- أهمية الأداء

يعد من المواضيع الإدارية المهمة التي تم التركيز عليها ، كما تولي منظمات الأعمال أهمية كبرى للأداء فتصمم البرامج الخاصة لتقومه وتدريب الموظفين من أجل تنفيذ النشاطات بأحسن صورة، كما شكل الأداء وسيلة مهمة لاختيار واختبار إستراتيجية المنظمة².

ب- مفهوم تقييم الأداء: تقييم الأداء هو عبارة عن عملية جزئية في نطاق نشاط إداري واسع، وسوف نحاول التطرق إلى تعريفه وأهميته.

- **تعريف تقييم الأداء:** لقد تعددت تعاريف تقييم الأداء ومن بينها نذكر:

التعريف الأول: تقييم الأداء هو: "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي... الخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالتنوع والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها"³

التعريف الثاني: تقسيم الأداء يعرف بأنه: "مقارنة ما هو فعلي بما هو مطلوب وتحديد الانحراف وتحليله ومن ثمة اتخاذ القرارات التصحيحية، ولكن في حقيقة الأمر هذا العمل من اختصاص عملية الرقابة ولا يمكن

¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص 16.

² - إبراهيم الخلوف الملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ - محمد الكرنحي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 31.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

اعتبار عملية التقييم عملية إدارية بل هي جزء من عملية الرقابة التي هي عملية إدارية¹.

التعريف الثالث: تقييم الأداء هو: "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، ويشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة، كما ينظر إليه بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علما وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين".

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: هو عملية رقابة على مراحل العمليات داخل المؤسسة والتي تبدأ من تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا، كما هو الحاجة إلى قياس الكفاءة والفعالية للتنظيم حيث يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الكفاءة والفعالية.

2. أهمية تقييم الأداء

تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي²:

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

- عناصر تقييم الأداء : من أهم عناصر تقييم الأداء نجد ما يلي³:

- **الكفاءة:** إن مفهوم الكفاءة يتمثل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات.

¹ - عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - بن خروف جليبة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 73.

³ - بن خروف جليبة، نفس المرجع السابق، ص 75.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.

- **الفعالية:** تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطوير، وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.
- **الإنتاجية:** وتتمثل في مدى تجميع الموارد في المؤسسة، واستعمالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد، وهنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات المؤسسة.
- **الجودة:** هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة، وهنا الجودة تشير إلى وجود علاقة بين المستهلك والمنتج .

ثانيا: أنواع تقييم الأداء.

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة، وأداة للكشف عن الانحرافات للجهات المسؤولة عنها.

حيث أن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية¹:

أ- تقييم الأداء المخطط: يراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطوير الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة.

كل الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إرادتها لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة وتحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط.

ب- تقييم الأداء الفعلي: يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام

¹ - مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43، 45.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

الفعلية بعضها البعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة.

ج- تقييم الأداء المعياري (القياسي): يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.

أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسب السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع... الخ.

د- تقييم الأداء العام (الشامل): يتمثل هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأهمية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط.

المطلب الثاني: طرق تقييم الأداء والمراحل التي يمر بها

لتقييم الأداء مجموعة من المراحل، وعدة طرق لتقييمه وفي هذا المطلب سنستعرض هذه الطرق لتقييمه والمراحل التي يمر بها.

أولاً: طرق تقييم الأداء

إن قياس الأداء بشكل عام سواء الفردي أو الجماعي قدس منذ أن بدأ الإنسان يمارس النشاطات الاقتصادية، فكان تقييم الأداء مرافقاً لغالبية الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الفرد، وإن لم يكن قياس الأداء معروفاً بالمصطلحات المتداولة في عالم اليوم، وسوف يتم التطرق لبعض وسائل قياس وتقييم الأداء بشكل مختصر على النحو التالي¹:

¹ - إبراهيم الخلوف الملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

أ- مدخل أصحاب المصالح: تقوم بعض المنظمات بوضع مقياس أو أكثر للأداء مقابل أهداف كل مجموعة من أصحاب المصالح مع المنظمة، وهذا يشير إلى وجود أكثر من هدف تسعى المنظمة إلى تحقيقه أي الأهداف التشاركية الأمر الذي يتطلب توفير الحد الأدنى من التنسيق بين الأهداف بحيث تخدم جميعا الهدف العام للمنظمة، ويجدر الإشارة إلى أن المنظمة تتعامل مع عدد ومجموعات غير قليلة من أصحاب المصالح مثل مستهلكين، موردين، مساهمين..... إلخ

ب- مدخل لوحة القياس: وهي عبارة عن أداة تستخدمها الإدارة العليا في المنظمة لإلقاء نظرة سريعة على عملياتها والبيئة المحيطة بها.

ج- مدخل القيمة الاقتصادية المضافة: وهذا مقياس مركب من مؤشرات الأداء المالي، وهذه تزود المنظمة بمعلومات عن قيمة العمليات، أي القيمة المالية لكل عملية رئيسية تقوم بها المنظمة، وهذه تساعد الإدارة العليا على وضع نظام للحوافز وأنظمة الرقابة.

د- مدخل التميز في الأعمال: يستند التميز في الأعمال الى تسعة محاور رئيسية حيث يعطي لكل منها وزنه الخاص به.

ثانيا: المراحل التي يمر بها تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجملها كالآتي¹:

أ- جمع المعلومات والبيانات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقويم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشأة التي يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك

ب- تحليل دراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب النسب والمعايير والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء.

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق

¹ - مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 39

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ج- إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها هدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

د- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

هـ- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء ومصادر معلوماته وصعوباته.

إن تقييم الأداء لا يخلو من قواعد أساسية ، كما يمكن الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة كما أنه لا يخلو من صعوبات تواجهه وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: القواعد الأساسية لتقييم الأداء

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

أ- تحديد الأهداف: إن إجراء تقييم أداء أية وحدة اقتصادية تقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية

¹ - مجيد الكرخي، نفس المرجع السابق، ص 37، 38.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

لتغطي كل قسم أو معمل أو خط إنتاجي.

ب- وضع الخطة الإنتاجية: بعد استكمال تحديد أهداف المنشأة لا بد من وضع خطة متكاملة لأنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها.

ج- تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائدية الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة .

د- تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب التي تقاس بها الانجازات التي حققتها المنشأة لقد فرضت الحاجة التي نجت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقييم المنجز من الأعمال فيها، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح لزاما على الإدارة العليا أن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام لمراكز المسؤولية، لكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها:

- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهمها بالنسبة للعاملين، بحيث يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعينة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.

- اختبار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة

- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا تابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

الأهداف وبما يتلائم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة¹.

ثانيا: مصادر معلومات تقييم الأداء

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون ... وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات تختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... والتقسيم الذي سيتم التطرق إليه تتمثل في:²

أ- المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

- المعلومات القطاعية: تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية وهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت، لكن هذا النوع يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية بعد عملية صحية جدا.

ب- المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

ثالثا: صعوبات تقييم الأداء

تقييم الأداء يؤدي أولا إلى التساؤل حول طبيعة المؤشرات المستعملة في التطبيق، هناك أنواع مختلفة من المؤشرات المستعملة لتقييم الأداء، منها ما يستخدم المؤشرات المالية ومنها ما يكفي بالمعايير المالية مضافا إليها

¹ - مجيد الكرخي، نفس المرجع السابق، ص 38.

² عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

أدوات غير مالية لقياس الأداء.

بالفعل تنوع عدد المؤشرات المختارة لقياس الأداء يصعب قياسه، كذلك تقييم الأداء يطرح إشكالية أخرى وهي مشكلة قياس لهذه الأخيرة، قياس الأداء لا يحدد بقياس النتائج فقط ومن المهم الأخذ في عين الاعتبار شروط الحصول على هذه النتائج، لما المقيم يكون حاضر مؤسسة خاضعة في عملية التعليم في هذه الحالة يصبح من الصعب تقييم الأداء لتلك المؤسسة، باستعمال إلا النتائج المتحصل عليها، يجب إضافة إلى ذلك استيعاب نموذج التسيير الذي ينتظر منه تحسين الأداء.

فمفهوم الأداء في حد ذاته يوضح مدى تعقد عملية تقييم الأداء، وذلك من حيث اعتبار مصطلح الأداء يشمل كامل المؤسسة أم يخص مواردها البشرية فقط، إلى جانب هذه الصعوبات السابقة تقييم الأداء يزيد صعوبة وتعقد من خلال التعايش داخل المؤسسة على طريقتين (التسيير الاستراتيجي والتسيير العملي) التي يمكن أن تظهر في بعض اللحظات متعارضة حتى إذا كانت الطريقتين للتسيير لهم علاقة الواحدة بالأخرى، فالتسيير الاستراتيجي له هدف أن يحقق جهدا للأداء أو بمعنى آخر مجموعة إمكانيات مخصصة لجعل المؤسسة في وضعية الفعل، تقييم الأداء يؤدي إلى التساؤل إذا كانت المؤسسة تفعل الأشياء الواجب فعلها، على العكس من ذلك التسيير العملي له هدف الاستقلال وكفاية ممكنة لمجهود أداء المؤسسة، هذا التسيير يخضع إلى منطق التعليل داخل المؤسسة قوانين اللعبة المحددة من طرف القرارات الإستراتيجية¹.

¹ - نعيمة شباح، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 19-20

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء للشركة وظيفه مهمة حيث يعمل على إيجاد الثغرات ومعالجتها، وتتمثل عملية تقييم الأداء في مجموعة المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، وتقييم الأداء المالي يقوم على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي للمؤسسة ونقوم في هذا المبحث بالبحث حول العناصر التالية :

- مفهوم الأداء المالي ومعايره

- خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء

- أهداف تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي ومعايره

للأداء المالي تعريف واسع جدا ، وله عدة معايير وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم محدد للأداء المالي ومعايره.

أولاً: مفهوم الأداء المالي

أ- تعريف الأداء المالي: هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف ومن خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة"⁽¹⁾

التعريف الثاني: " يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعد الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء

(1) علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص67.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" (1)

التعريف الثالث: يعرف الأداء المالي على أنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقه مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتمي إليها المؤسسة" (2).

ومن خلال التعاريف السابقة نعطي تعريف شامل للأداء المالي نوجزها في النقاط التالية.

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تمل على تحفيز المستثمرين للتوجيه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

- أداة تتدارك التغيرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة.

ب- أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي في النقاط التالية: (3)

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم

(1) د. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار حامد للنشر، والتوزيع عمان، 210، الطبعة الأولى، ص 45.

(2) عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو ارساء نموذج للانداز الميكرو، باستعمال المحاكات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، 2006-2007، ص 28.

(3) محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-48.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيهه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة
- تقييم سيولة المؤسسة
- تقييم تطور نشاط المؤسسة
- تقييم مديونية المؤسسة
- تقييم توزيعات المؤسسة
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، والغرض منها تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى امتداد المؤسسات على التمويل الخارجي والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من الميزان ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.

ثانيا: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية نستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لأن الحكم على طبيعة تغييرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها على معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسة

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

من النسب المعيارية: (1)

أ- **المعايير التاريخية للمؤسسة:** وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الادارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

ب- **المعايير المطلقة:** وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول مرة والنسبة السريعة مرة.

ج- **المعايير القطاعية:** يستفيد المشخص بدرجة كبيرة من المعايير الإقطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط للأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المؤسسة تشابه في العديد من الصفات والخصائص داخل نفس القطاع.

د- **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الثاني: خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء

إن عملية تقييم الأداء وتحقيق أهدافها تشترط توفير مجموعة من الخصائص والشروط

أولاً: خصائص التقييم الجيد للأداء

إن نظام التقييم للأداء يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم وتمثل بصفة عامة في الصدق أو السلامة الثبات، الحساسية والكفاية (2)

أ- **الصدق والسلامة:** تتمثل سلامة أدلة القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعية.

مما سبق ذكره تبين أن التقييم الجيد يجب أن يركز بشكل كبير على المؤشرات الموضوعية

(1) أسعد حميد العلي، الادارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، الطبعة الثالثة، ص 78.

(2) عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

ب- **الثبات أو الوفاء:** "أن الوفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء" هذه الخاصة دائما محفقة عندما يكون المؤشر كمي عكس المؤشرات النوعية فمثلا رأي العملاء مؤشر نوعي في جودة سلعة معينة بنفس الخصائص في فترتين مختلفتين ليس بالضرورة نفس الرأي أما عن أنواع الوفاء فهي عديدة، نذكر منها الوفاء التكافئ الذي يتحقق عندما يستعمل مسؤولين نفس الاستمارة لقياس أداء نفس المجموعة من المستخدمين في وقت محدد ويخلصان إلى نفس النتائج الوفاء المتجانس بشرط بأن تكون مجموعة أسئلة وسيلة لقياس نفس الشيء يعطي فعليا نفس النتائج.

ج- **الحساسية:** القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء هذا يعني إن وجد اختلاف بين أدائين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

د- **الكفاية:** تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء مثل الأداء المالي الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي.

ثانيا: شروط التقييم الجيد للأداء

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق أهداف إجراؤها يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط كالتالي: ⁽¹⁾

أ- **توفر المعلومات الكافية:** كما سبق تناوله عملية التقييم تمر بعدة مراحل أولها جمع المعلومات فالمعلومات هي الأساس في التقييم فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره ويجب أن تلمس جميع أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

ب- **تحديد معدلات الأداء المرغوب:** من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتصورات أدائها وتمكن كذل معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، ومن المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيرهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها.

⁽¹⁾ عادل عيشي، المرجع السابق ص 33.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

- توفر وسائل نقل معلومات أو نتائج التقسيم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية أن استلزم الأمر في الوقت المناسب.

ج- استمرارية عملية التقييم: ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقتصر وقد تطول وهذا حسب كبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه، فمثلا تقييم جودة المنتوجات يكون يومي أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهريا.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

لتقييم الأداء المالي عدة خطوات يمر بها ويخضع لعدة عوامل تؤثر فيه وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب

أولا: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: ⁽¹⁾

أ- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

ب- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نس الربحية والسيولة والنشاط والدفع المالي والتوزيعات وتتم إعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

ج- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنة بالأداء المتفوق أو مقارنته بالأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

د- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

⁽¹⁾ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي .

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي: (1).

أ- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار الأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية و كفاءة

ب- **المناخ التنظيمي:** هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامته الأداء بصورة ايجابية وكفاءة من الباحثين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

ج- **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب والتي تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أداؤها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغضي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف

(1) نصر الدين بن نذير، أيوب شمال، لوحة القيادة كأداة لتقنية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني

الأول، حول مداخلة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البلدة 2، ص 9.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

والمخاطر بإضافة إلى زيادة الإرباح والحصة السوقية.⁽¹⁾

د- الحجم: بقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدد مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائق على أداء المؤسسة، حيث أن زيادة الحجم فإن عملية ادارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية: وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهندسين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل زيادة حجم المؤسسة ، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي

يشمل الأداء المالي على مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي يمكن حصرها فيما يلي:⁽²⁾

- التوازن المالي
- المرودية
- نمو المؤسسة
- السيولة
- توازن الهيكل المالي.

(1) نصر الدين بن نذير ، أيوب شمال، نفس المرجع السابق، ص ص 94-10.

(2) نصر الدين بن نذير، أيوب شمال، نفس المرجع السابق، ص 8.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص وتقييم الأداء الماليين

خلاصة:

من خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل يمكن اعتبار التشخيص المالي أداة لكشف نقاط القوة و الضعف لكل جوانب نشاط المؤسسة و تقييم أدائها المالي من اجل اتخاذ قرارات الصائبة و تحسين الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية فاعتماد تقييم الأداء من قبل المؤسسة يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء و الانحرافات و لذلك لتحديد أسبابها و البحث عن طريقة لمعالجتها ، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء وهذا ما سنحاول التعرف إليه في الفصل الثاني من خلال محاولة الربط بين تشخيص و تقييم الأداء الماليين .



الفصل الثاني

استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي
للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التشخيص للمؤسسة، حيث نتناول في هذا الفصل الميزانية المالية، وأهم التعديلات التي يمكن أن تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية بالإضافة إلى التطرق إلى تقييم المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، حيث يشير رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى الطويل، في حين تشير احتياجات رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى القصير.

كما سيتم التطرق أيضا إلى أهم مؤشرات هذا التشخيص والمتمثلة في النسب المالية والتي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تشخيص القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما سنوضحه من خلال تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: الميزانية المالية.

المبحث الثاني: عموميات حول النسب المالية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.

المبحث الأول: الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة اجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية

يمكن تعريف الميزانية المالية بعدة تعاريف من بينها نجد:

التعريف الأول: يمكن أن تعرف الميزانية المالية على أنها: " جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، ويترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السيولة، ويترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية"⁽¹⁾

التعريف الثاني: تعرف الميزانية المالية على أنها: " جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، مالها وما عليها والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية ، ويعني مبلغ الأموال التي تمتلكها المؤسسة"⁽²⁾.

التعريف الثالث: الميزانية المالية هي: " جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين"⁽³⁾

ورغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل هو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزام المكونة من موارد المؤسسة أما الأصول فتتمثل بمجموع الاستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة للاستخدامات واستعمالات المؤسسة، مع تساوي مبالغ الأصول و الخصوم.

(1) بن خروف جليلة مرجع سبق ذكره، ص81.

(2) ناصر دادي عدون، التحليل المالي، بدون سنة نشر، دار المحمدية العامة، ص17.

(3) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، بدون سنة نشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 08.

المطلب الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية لتحديد النتائج، وقانونية، وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعدد القيام يترتب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المشخصين الماليين، وفي مايلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية وهي كما يلي:¹

أولاً: تعديل عناصر الأصول:

تترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحول خلال السنة وبدوره الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا التثبيت فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ- **الأصول الثابتة:** تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا يقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب فردي مع درجة السيولة المتزايدة فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجري لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قصة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب... الخ، ثم القيم الثانية الأخرى ويشمل:⁽²⁾

- **مخزون الأمان:** وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين

¹ ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁽²⁾ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012، ص 21.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

بالمخزونات سببه الظروف الخارجية.

- **حقوق على الاستثمارات:** إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.

- **الكفالات المدفوعة:** كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعينة وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة لضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.

- **الديون المشكوك في تحصيلها:** إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.

- **المحجوزات البنكية:** إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فإنه تدرج ضمن الأصول الثابتة.

المصاريف الإعدادية أو التمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة، وان تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض اطفائها.

ب- الأصول المتداولة: لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية أو تباع أو تستهلك خلال دورة العمليات"⁽¹⁾

وهي تشمل:⁽²⁾

- **قيم الاستغلال:** تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد

⁽¹⁾ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، - باتنة، 2009، ص 34.

⁽²⁾ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23 .

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان.

- **القيم المحققة:** تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.

- **القيم الجاهزة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

ثانيا: تعديل عناصر الخصوم:

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين تتمثل في الأموال الدائمة والثانية في الديون قصيرة الأجل.

أ- **الأموال الدائمة:** هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:¹

- **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطات ونتائج رهن التخصيص والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.

- **الديون طويلة الأجل:** هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو بالاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

- **الديون قصيرة الأجل:** هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

• طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية: وهي كما يلي:²

✓ مؤونات الخسائر والتكاليف:

¹ مبارك لسلس، مرجع سبق ذكره، ص33.

² ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره، ص32.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، ففي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات وهي:

- **الخسائر التي وقعت فعلا:** إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء، وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.

- **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا:** هذه الخسائر سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.

- **عدم حدوث أي خسائر:** في حالة عدم حدوث أي خسائر فإن مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف أو مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة سوف تدمج ضمن الديون قصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات".

● **ديون الاستثمارات:** غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثماري كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

● **نتيجة السنة:** " تعالج السنة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون قصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.⁽¹⁾

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تعريف الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها البياني ونواحي القصور .

أولاً: تعريف الميزانية المالية المختصرة

من بين تعاريف الميزانية المختصرة نذكر:

التعريف الأول: تعرف الميزانية المختصرة على أنها: " جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل وكذلك الديون قصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المثوية لكل عنصر"⁽¹⁾.

التعريف الثاني:

تعرف بأنها: " الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية (للخصوم)، والسيولة (الأصول) ، ويراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل"⁽²⁾

ثانياً: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل، المربع، الدائرة، وهذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها، ولكي يستهل عملية تمثيلها يتم

حساب النسبة المثوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة التالية: $X = 100 \times \frac{\text{قيمة العنصر المعين}}{\text{مجموع الميزانية}}$

حيث يمثل X قيمة العنصر المقيم.

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) بن خروف جلييلة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

ثالثا: نواحي القصور في الميزانية المالية

يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي:

تقيم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية، فتختلف في قيمتها النقدية نظرا لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود، كما يطرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة والمتداولة وخاصة المادية منها، فهي تقيم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها، لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف قيمتها النقدية، لذا فليس من المعقول أن نقوم بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين إذن يجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة (بالقيم الحالية لها).

إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار ويعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كريح إضافي للمؤسسة، ويسجل في حساب فرق إعادة التقدير ضمن رأس المال الخاص⁽¹⁾.

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المبحث الثاني: عموميات حول النسب المالية .

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التشخيص المالي حيث يتعين بها المستخدمين وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وأهم ما ساعد على انتشارها بين المحللين والمنتجين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها لتقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة

المطلب الأول: تعريف النسب المالية وأهميتها .

ففي هذا المطلب سنحاول التطرق إلى بعض تعاريف النسب المالية وأهميتها.

أولاً: تعريف النسب المالية.

التعريف الأول: تعرف النسب المالية مع أنها " عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة، وهي الأساس في دراسة القوائم المالية بهدف اضعاء المعنى والدلالة لها لتعكس أداء الشركة"⁽¹⁾

التعريف الثاني: يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللاً عندما يكون منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة⁽²⁾

التعريف الثالث: القيمة المالية هي " عبارة عن علاقة منطقية بين بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة وقائمة التدفق النقدي، ويوجه عام يعد تحليل النسب أداة هامة ونافعة لاتخاذ القرارات، وحتى يتم التمكن من استخلاص النتائج المفيدة والتغيرات المرتبطة باستخدام النسب، يتعين عمل مقارنات بين النسب الفعلية للنسبة الحالية مع تلك التي تخص السنة السابقة، النسب الفعلية جميع النسب المقدرة من خلال

⁽¹⁾ -د- عدنان تاية النعيمي التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

2008، ص 12.

⁽²⁾ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الموازنات التقديرية وإن كان ذلك نادرا ما يكون متاحا للمستخدمين الخارجيين النسب المالية مع نسب المنافسين أو الصناعة التي تعمل الشركة في مجالها حيث يمكن الحصول على إحصائيات الصناعة من مصادر مختلفة"⁽¹⁾

بوجه عام تعتبر النسب المالية بمثابة أداة من أدوات التحليل المالي، وهي تقوم على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بعضها البعض في شكل نسبة مئوية أو عدد مرات (معدل الدوران)، حيث يتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من التقارير والقوائم المالية أو يمثلهم من المحللين بمجموعة من المنشورات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم المستقبلية.

ثانيا: أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد الشخصين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المدونة وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيب الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السلبية والرقابة.

والملاحظ أن التوقعات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فإنه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منا حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى فالتشخيص المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التشخيص وهي:

- اختيار النسب المتجانسة: أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلائي انطلاقا من محتواها وقيمتها.

- اختيار نسبة مستقلة.

- اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي .

⁽¹⁾ د- أيمن السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، بدون سنة نشر، الدار الجامعية،

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية فهي لا تعطى للمسیر إلى جزء من المعلومة التي هو بحاجة إليها من أجل اتخاذ القرار.

- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة

- متابعة الوضعية المالية المؤسسة والسماح للمسیرين باتخاذ قرارات التثبيت.

- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: محتوى المعلومات للنسب المالية.

وهي كالتالي:²

تقدم النسب المالية معلومات عن الشركة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهارتها ومراكز الربحية كونها أن قيمها النسبية تعد على أساس المعلومات المفصّل عنها بالتقارير المحاسبية التي هي الأمر الفنية بالأحداث ذات القيمة الاقتصادية التي تعزز من ثقة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين وتضييق الفجوة مع تنبؤات الإدارة بشكل يضمن الاستجابة المتوازنة لنتائج تحليل النسب المالية، أي بمعنى تعظيم محتوى المعلومات للتقارير المالية.

لقد أسندت العديد من الدراسات التطبيقية القدرة التنبؤية للنسب المالية ومحتواها للمعلومات وقد من أدلة قوية على أن النسب المالية تستخدم كأدلة تخطيط فعلى سبيل المثال قدم (*Bejver*) في عام 1970 أدلت على أن النسب المالية لها تأثير على سوق الأسهم، وربما على تقييم الاسهم العادية نفسها عندما قام بالبحث في الربط بين مقاييس المخاطرة المحسوبة على أساس السوق ومقاييس المخاطرة المحاسبية واثبات قوة الربط دل على أن المعلومات المالية للشركة تنعكس بالأسعار الحالية السوقية لأسهم الشركة وذلك عام 1977، واستخدامها في تدرج نوعية السندات والقروض كما استخدم (*Bearer; inoyer; Altman*)

نماذج الانحدار والتحليل التمييزي أثبتت فاعلية النسب المالية للتنبؤ بفشل المؤسسة.

(1) اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(2) عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

إن محتوى المعلومات وفقا للنظرية المحاسبية هو ذلك المحتوى الذي ينظر للمقاييس المالية على أنها غنية بالأحداث والمعلومات المفيدة، فهي ليست مجرد قيمة كطلقة بل أنها قيمة ذات بعد اقتصادي تفيد عموم المستفيدين في صياغة القدرات الاستثمارية، أما في إطار النظرية المالية فإن محتوى المعلومات هو ذلك المحتوى الذي يؤدي إلى تغير في سعر أو عوائد الأسهم نتيجة التغير الحاصل في طبيعة المعلومات المنهج منها وأني تعكس أداة الشركة إذ يتسارع المشخصين الماليين إلى تقييم هذه المعلومات وعكسها بالأسعار السوقية من خلال تعديل مستويات العرض والطلب بناء على قرار الشراء والبيع.

طبقا لمفهوم محتوى المعلومات أن القدرات والمهارات المصرفية لمحلل المالي بالأدوات المناسبة لتحليل المعلومات المحاسبية، وعبر المحاسبين تلعب دورا كبيرا في تحقيق التوازن في بورصة الأوراق المالية، والا من الصعب تصور وجود أدوات مالية مسعرة بطريقة صحيحة وهذا ما يؤكد حقيقة محتوى المعلومات للنسب المالية وأهميته لمضامين فرضية السوق الكفؤ السوق التي تنتمي بها الأسعار السوقية بشكل فوري وسريع وكامل لكل المعلومات الجديدة ومحتواها والتي تصل إلى السوق عند نقطة زمنية معينة.

المطلب الثالث: محددات استخدام النسب المالية

على الرغم من قدره النسب المالية في توفير معلومات مهمة عن قدرات الشركة وتقييم ميزتها التنافسية، إلا أنه هناك بعض المحددات تعيق استخدام النسب المالية لأغراض تقييم الأول لا سيما مع المنافسين ومن أهم هذه المحددات:¹

أ- اختلاف طرق تقييم المخزون بين الشركات لا سيما الصناعية منها، فالبعض يستخدم طريقة ما يرد أولا يخرج أولا (FIFO) في حين شركات تستخدم طريقة ما يرد أخيرا يخرج أولا (LIFO) ومثل هذا الاختلاف يجعل من الصعب مقارنة كفاءة ادارة المخزون والربحية بين الشركات.

ب- اختلاف الطرق المعتمدة في تحديد قيمة الاهتلاك السنوي الأمر الذي ينعكس على الربح التشغيلي من العمليات، ويجعل الشركات في موقف يصعب المقارنة مع الشركات الأخرى كان الاهتلاك للموجودات

¹ عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الملموسة أو غير الملموسة (شهرة المحل، وبراءة الاختراع).

ج- إن التضخم من العوامل المهمة التي يؤدي إلى نتائج غير حقيقية للنسب المالية، فعلى سبيل المثال الموجودات الثابتة تقيّم بالكلفة الدفترية التاريخية وغيرها من الفقات التي قد تشتري بأسعار مختلفة ويتطلب ادراجها في الميزانية العمومية بأسعارها لذلك إذا لم تعالج آثار التضخم على البيانات المحاسبية تفقد النسب المالية قيمتها كأداة تحليل وهناك مدخلين الأول التكلفة التاريخية المعدلة وبموجب معامل تعديل يتغير بتغير معدل التضخم ومدخل التكلفة الجارية وبموجبه تستخدم بدائل متعددة لنشر الكلفة الجارية، وفي اطار المقارنة والقياس للأداء المالي تبقى المشكلة قائمة عند المحلل المالي لاختلاف هذه المداخر.

د- إن النسب المالية تعطي صورة لأداء الشركة المالي عند نقطة زمنية محددة وبالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية المعتمدة لإعداد الكشوفات المالية، الامر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

إن مؤشرات التوازن المالي تعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها المشخص المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوقيت بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية:

المطلب الأول: رأس المال العامل FR

فمن خلال هذا المطلب نتدرج إلى تعريف رأس المال العامل وأهم أنواعه مع إبراز حالاته الممكنة وأهميته.

أولاً: تعريف رأس المال العامل (FR):

من أهم التعاريف التي حضني بها رأس المال العامل نذكر ما يلي:

أ- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للاصول الثابتة⁽¹⁾

ب- رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة وكذا امتلاكها لهامش أمان سيادها على مواجهة الصعوبات، وضمن استمرار توازن هيكلها المالي⁽²⁾

- ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين:⁽³⁾

● من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(2) اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(3) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

• من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

ثانيا: أنواع رأس المال العامل وتمثل فيما يلي:

أ- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وحسب العلاقة:⁽¹⁾

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة

وبتعويض رأس المال العامل الخاص بـ (الخصوم - مجموع الديون) والأصول الثابتة بـ (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل الخاص = (الخصوم - مجموع الديون) - (الأصول - الأصول المتداولة) .

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

ولدينا أيضا: رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الخاص + ديون طويلة الأجل - أصول ثابتة

= رأس المال العامل الخاص + ديون طويلة الأجل

وينتج: رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - ديون طويلة الأجل

ب- رأس المال العامل الصافي (الدائم): يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد

المالية الدائمة المخصص بتمويل الأصول المتداولة إما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل

(1) د. ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الاحتياجات المالية والدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين: (1)

- طريقة أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- طريقة أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

ج- رأس المال العامل الأجنبي: يتبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون المفهوم السلي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تفيض لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصفق دورا لبنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض استنباط المؤسسات، وأصبح ملجأها لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية: (2)

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

د- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها للسنة أو اقل التي تشمل كل من قيم الاستغلال القيم غير المحققة والقيم الجاهزة، يسمى رأس المال العامل الإجمالي بحجم النشاط الاستغلالي ويكتب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

(1) اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 39.

أو رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة ومن العلاقة: (1)

رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الإجمالي = أصول متداولة - رأس المال العامل الصافي + ديون قصيرة الأجل

ثالثا: الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي: (2)

أ- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامها في تمويل الاحتياجات المالية المستقبلية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ج- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

رابعاً: أهمية رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل لهامش أمان مالي يمكن المؤسسة من تحقيق التوازن المالي كما أن رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة مواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذميمة أقل من سنة من جهة أخرى

هذا وبالرغم من أنه يعد مؤشر أساسي في تحليل وتقسيم التوازن المالي، إلا أنه هناك بعض الانتقادات الموجهة له فبالنسبة للحساب الحركي لرأس المال العامل يجب معرفة ماذا سيحصل في حالة تناقص أو يتوقف نشاط المؤسسة، كما أنه لا بد من معرفة كيف يصبح بأن المال العامل في حالة تحويل جزء من الديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى خصوم مستحقة التشديد ففي حالة مماثلة يصبح من الضروري معرفة بدقة تاريخ تسديد الديون طويلة ومتوسطة الأجل، لأن كل تسديد من هذا النوع من الديون يؤثر على مستوى رأس المال العامل.⁽¹⁾

خامساً: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل الصافي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل وهي:²

أ- **طبيعة الإنتاج:** كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا

ب- **طبيعة المواد الأولية المستعملة:** إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإن لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينه، أما إذا كانت موسمية فيجب شراءها عند موسمها وتخزينها.

ج- **طبيعة العملية التسويقية:** كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس المال عامل قليلة، والعكس صحيح.

(1) خميس نتيجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

(2) منير شاكر محمد اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 10.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

د- طبيعة الائتمان والتحصيل: فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل، والعكس صحيح.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

حيث يجب على المؤسسة معرفة احتياجاتها من رأس المال العامل لمواجهة النقص في سيولتها التي يمكن لأي مؤسسة التعرض لها، ومن خلال هذا سوف نحاول الاحاطة بجميع جوانب هذه الاحتياجات

أولاً: تعريف احتياجات رأس المال العامل BFR

" يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول كجزء من الأصول المتداولة، والتي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل"⁽¹⁾

" تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي يحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عدة مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، ويتضمن نسب دورة الاستغلال بصفة عادية"⁽²⁾

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:⁽³⁾

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)

- (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

(1) مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010، ص 52.

(2) اليمن سعادة مرجع سبق ذكره، ص 64.

(3) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الشكل رقم (3): احتياجات رأس المال العامل

احتياجات الدورة				
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية
إحتياجات رأس المال العامل				
أوراق دفع	سوق الاستغلال	ديون شركاء	موردون	ديون مخزونات
موارد الدورة				

المصدر: مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 34.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين احتياجات وموارد الدورة، فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية مادام ضمان الشديدي موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

ثانيا: مكونات احتياج رأس المال العامل

من الناحية العملية تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونين: (1)

أ- المكونات الدائمة: تمتاز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق توجه عناصره لاستغلال المخزونات المتداولة الاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة،

(1) مخيسي شبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ديون الموردين، تسدد في آجال استحقاقها.

تحدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة، هذا يعني أن الأصول الدورية يعوض أثناء تحويلها أو استهلاكها، يتم تمويل هذه الاحتياجات في كل مرحلة تجديدها، لذا تعتبر كاحتياجات دائمة. من ناحية تمويل هذه الاحتياجات يسمح رأس المال العامل تمويل المكونة الدائمة، اضافة إلى تشكيل هامش أمن مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تخص الجزء المتغير من جهة أخرى نستطيع إعتبار المكونة الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناء على عدم تحقيق جزء من العمليات في آجالها العادية.

وفي حالة مماثلة تجد المؤسسة نفسها في مواجهة آثار مالية وخيمة لمخاطر السيولة وتدهور مردودية الأموال التي استعملت في تمويل هذه المكونة عمليا تستطيع المؤسسة التصرف في التركيبة المتغيرة هذا يعني أنه هناك إمكانيات تسيطر إستراتيجيات محتملة.

بناء على حالة معينة من جهة وإعادة النظر في بعض الخطط وبالتالي يمكن تحقيق الأصول قصيرة الأجل بسرعة لكن الخطط والاستراتيجيات يعاد النظر فيما بصفة مستمرة.

يمكن استنتاج من هذه الوضعية أن القرارات المتخذة على المدى القصير لا تعد نهائيا لكن يمكن أن تكون محل تعديل في حالة الضرورة تخفيض المخزونات وتعديل رأس المال العامل في حالة انخفاض محتمل لنشاط استغلال المؤسسة

ب- المكونة المتغيرة بالنسبة لهذه المكونة نجد أن احتياج رأس المال العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط المؤسسة، تتولد هذه المكونة عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذبات في رقم الأعمال أو المدفوعات التي تحدد خلال الشهر) مما يؤدي إلى احداث تذبذبات في احتياج رأس المال العامل، تمول هذه المكونة بواسطة الخزينة وبالتالي تصبح احتياجات رأس المال العامل تساوي إلى:

إحتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل الدائم + احتياج رأس المال العامل المتغير

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وبصفة عامة يخضع احتياج رأس المال العامل لعاملين أساسيين:

- **الخصوصيات القطاعية:** معدل دورات المخزونات التي تتغير حسب طبيعة نشاط المؤسسة علاقة العملاء بالموردين التي تربطها القدرة التفاوضية لبعض من المؤسسات.

- **التغيرات الموسمية المرتبطة بالظواهر الطبيعية:** عادات الشراء، التذبذبات ذات الطابع العشوائي

ثالثا: حالات احتياجات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل توضحها فيما يلي: ⁽¹⁾

أ- BFR موجب ($BFR > 0$)

في هذه الحالة تكون دورة الاستقلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات قصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها طويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة المدى.

ب- BFR معدوم ($BFR = 0$)

هناك استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية ديون قصيرة المدى كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة)

ج- BFR سالب ($BFR < 0$)

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من مواردها استغلالها إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

⁽¹⁾ دليلة شوية، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2005، ص 37.

رابعاً: العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل

هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس المال العامل ونلخصها فيما يلي: ⁽¹⁾

أ- طبيعة النشاط: إذ يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.

ب- دورة الإنتاج: المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس المال العامل مرتفعاً نظراً لارتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة.

ج- الاستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفاً وفي بعض الأحيان مالياً.

د- مستوى النشاط: فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس المال العامل أكبر نسبياً.

المطلب الثالث: الخزينة (TR)

للخزينة أهمية بالغة ومركز جد حساس داخل أي مؤسسة من أجل ضمان استمرارها وتطورها، وعلى ضوء هذا سنعرض الخزينة بمفهومها الشامل.

أولاً: تعريف الخزينة

" الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً"

والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عنها وجود توازن مالي بالمؤسسة ⁽²⁾

" يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي

(1) دليلة شوية، نفس المرجع السابق، ص 38.

(2) مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

القيم الجاهزة، أي ما نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة⁽¹⁾

ويحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:⁽²⁾

الخزينة = القيم الجاهزة - السلطات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

ثانيا: حالات الخزينة

وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:⁽³⁾

أ- الخزينة موجبة ($TR > 0$)

أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

ب- الخزينة سالبة ($TR < 0$)

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة في تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقتصرها من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51

(2) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

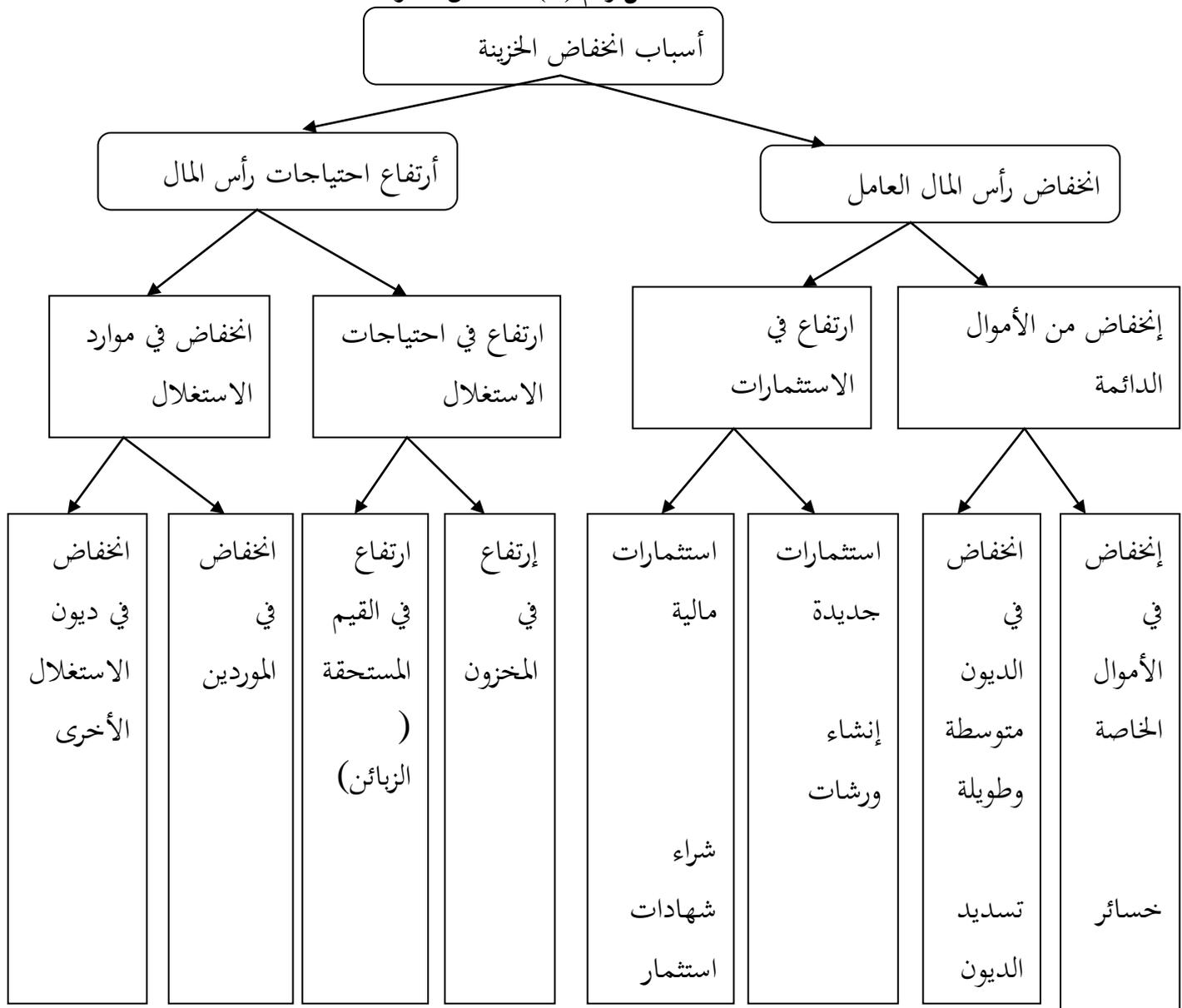
(3) مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ج- الخزينة معدومة ($TR=0$)

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة

ثالثا: أسباب انخفاض الخزينة: وذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (4) انخفاض الخزينة



المصدر: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 57

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتشخيص في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

المطلب الأول: نسب السيولة والتمويل

تعتبر السيولة والتمويل عنصرتين مهمتين داخل المؤسسة

أولاً: نسب السيولة

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخوضوم يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاملة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، ومعرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة.

وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تواجد ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل⁽¹⁾ ولقياس ذلك يقوم المشخص المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي:

أ- نسب السيولة العامة

وتحسب وفق العلاقة التالية:²

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

(1) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

(2) أيمن السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 338.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة بديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة لكنها تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة واستحقاق الديون قصيرة الأجل .

2- نسبة السيولة المختصرة:

وتحسب وفق العلاقة التالية: (1)

السيولة المختصرة = [أصول متداولة - المخزونات] ÷ خصوم متداولة

وهي عبارة عن نسبة الأصول سريعة التداول إلى الخصوم المتداولة والوصول إلى هذه النسبة ينبغي تقسيم الأصول المتداولة إلى نوعين:

- أصول سريعة التداول كالنقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم

- الأصول المتداولة أقل سيولة ويمثلها المخزون السلعي وسبب استبعاد المخزون السلعي يرجع إلى أنه يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، كما أن هناك احتمالاً في عدم التمكن من بيعه بالمرّة

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي المؤسسة ديونها قصيرة الأجل اعتماداً على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية حدها الأدنى 0.3 وحدها الأقصى 0.5.

ج- نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)

وتحسب وفق العلاقة التالية: (2)

نسبة السيولة الجاهزة = $\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$

(1) عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، بدون سنة نشر ط2، ص 73.

(2) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث يبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى السيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل قيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق، إن ارتفاع هذه النسبة من الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات الناجمة:

- تراجع نشاط المؤسسة

- نقص تجديد الاستثمارات

- فائض في النقديات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة

وتكون نسب السيولة الجاهزة محصورة ما بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى⁽¹⁾

ثانياً: نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تتمثل في تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، فنسب التمويل تكتسب أهمية خاصة الأطراف المعنية بالمؤسسة.²

ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المفترضة فإن المشخص المالي يلجأ العديد من المؤشرات المالية وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

أ- نسبة التمويل الدائم: يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة

⁽¹⁾ مبارك لسوس، نفس المرجع السابق، ص 48

² مبارك لسوس، نفس المرجع السابق، ص 48.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

فتسجيل نسبة موجبة (أكبر من 1) يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب وتغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع تسجيل هامش أمان مالي يمكن المؤسسة مواجهة احتياجات المؤسسة عن دورة الاستغلال، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد (سالبة) يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالب وتمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة ويحسب وفق الصيغة التالية: (1)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ب- **نسبة التمويل الخاص**: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كاملاً دل ذلك على أن المؤسسة تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح وتحسب وفق العلاقة التالية: (2)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ج- **نسبة الاستقلالية المالية**: من الطبيعي إن استقلالية المؤسسة تتعلق بمدى تعلقها بديونها إذ أن في هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية بالعلاقة التالية: (3)

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عند دراسة هذه النسبة يجب ملاحظة:

- لا يجب أن تزيد هذه الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير

(1) خميسي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(2) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ والفشل، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004،

ص 194.

(3) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- الديون طويلة الأجل تشتت قابلية التسديد لمدة طويلة المكونة للمؤسسة أي إمكانية تحقيق لأرباح مستقبلية تكفي تسديد ديونها مع الفوائد.

إذ الأموال الخاصة هي التي تجابه الخطورة في حالة وقوعها في المؤسسة.

ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين (1-2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه يعني إن الأموال الخاصة تعني ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض أما إذا كانت عند الواحد (1)، أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متعبة بالديون ولا نستطيع الحصول على قروض إضافية.

د- نسبة قابلية السداد: إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، ومن هنا ونظرا لأن أي مقرض يهيمه مصير أحواله التي يهدف إلى استرجاعها بعد الحصول من ورائها على قواعد لمدة معينة، فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها يستطيع قياس مدى ضمان أمواله وسيعمل في ذلك النسبة التالية

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي خط أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 و طبيعيا فهي أقل من 1⁽¹⁾

المطلب الثاني: نسب النشاط

هو تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، حيث يساعد على قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول والاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص54.

(2) منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة 6، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2011، ص ص 64-66.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

من المبيعات، ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

أ- **معدل دوران مجموع الأصول:** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لتبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة داخل المؤسسة، ويساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياسياً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات؟ ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وبمقارنة ذلك المعدل المتحصل عليه مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريباً من مستوى طاقتها الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضاً مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مشغولة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة له.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول لمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفعالية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول الثابتة والاستثمار في الأصول المتداولة.

ب- **معدل دوران الأصول الثابتة:** من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الإدارية من خلال فعالية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفني أو يكون الاستثمار في الأصول الثابتة بتسعر بمقدار اقتصادي أمثل.

ج- معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

هذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات والتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم الأداء التشغيلي وهو ما يهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران أنها يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

د- نسب دوران المخزون: تهتم هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي تستغرق من أجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسبة يعيب التمييز بين المؤسسات التجارية والمؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية:

- المؤسسات التجارية

$$\text{مدة دوران البضائع} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}) \times 360 \text{ يوم}$$

- المؤسسات الصناعية:

- مدة دوران المواد الأولية = (متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد الأولية) $\times 360$ يوم
- مدة دوران المنتجات التامة = (متوسط المخزون / تكلفة شراء المنتجات التامة للمصنع) \times

360 يوم

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة:

- عدد دورات البضائع = $\frac{\text{المشتريات السنوية من البضائع}}{\text{متوسط المخزون}}$
- عدد دوران المواد الأولية = $\frac{\text{المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا}}{\text{متوسط المخزون}}$
- عدد دوريات المنتج التام = $\frac{\text{تكلفة الانتاج السنوية}}{\text{متوسط المخزون}}$
- متوسط المخزون = $\frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون ثاني المدة}}{2}$

هـ- نسبة دوران الحقوق: تسمح هذه النسبة لمعرفة مدة آجال تحصيل الحقوق

$$\text{مدة دوران الحقوق} = \frac{\text{مجموع حقوق الزبائن (الزبائن + أوراق القرض)}}{\text{رقم الاعمال بما فيه الرسوم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{عدد دوران الحقوق} = \frac{\text{رقم الاعمال بما فيه الرسوم}}{\text{مجموع الحقوق على الزبائن}}$$

و- نسبة دوران الموردين تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين وتميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

- المؤسسات التجارية:

$$\bullet \text{ مدة دوران الموردين} = \frac{\text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{مشتريات المواد الأولية}} \times 360 \text{ يوم}$$

- المؤسسات الصناعية:

$$\bullet \text{ مدة دوران الموردين} = \frac{\text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{مشتريات المواد الأولية}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\bullet \text{ عدد دورات الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}} \times 360 \text{ يوم}$$

المطلب الثالث: نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالمؤسسة فبالنسبة التي تم سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وإبعاد الطويلة التي يتم بها تشغيل المؤسسة أما نسب المردودية فهي تعطي إيجابيات نهائية من الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة مردودية أكبر وهي تتمثل فيما يلي: ⁽¹⁾

أ- **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة المستعملة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك

ب- **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة باستخدام مواردها لتحقيق الإرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ج- **المردودية التجارية:** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق هذه المؤسسة نتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية:

⁽¹⁾ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، دار الجامعية، 1998، ص 78.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال خارج الضرائب}} = \text{المردودية التجارية}$$

لا يتوقف استخدام هذه النسب على دراسة المؤسسة بذاتها فقط بل تتعدى إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى بمعنى ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

الفصل الثاني: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

خلاصة :

اعتمد التشخيص المالي في تقييمه لأداء المؤسسة على تشخيص العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تشخيص التوازن المالي وذلك من خلال تشخيص مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تشخيص الخزينة.

حيث تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة.وتساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.



الفصل الثالث

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للموضوع الذي تطرقنا فيه إلى التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية تعتمد إسقاطها لما هو نظري كما هو معاش في إحدى المؤسسات الجزائرية ولقد وقع اختيارنا في ذلك على المؤسسة الوطنية للدهن ENAP – وحدة الأخصرية وللقيام بهذه الدراسة إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى وهي أربع مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المبحث الثاني: تقييم مالي للوحدة

المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المبحث الرابع: تقييم أداء المؤسسة ENAP باستخدام النسب المالية

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

تعتبر المؤسسة الوطنية للدهن ENAP إحدى أكبر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأهمها، حيث لها علاقة مع عدة دول خارج الوطن حيث استطاعت فرض وجودها ومكانتها في السوق الوطنية وهذا راجع إلى الجهود المبذولة فهي تسعى دائما إلى التطور الحسن، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى لمحة عن هذه المؤسسة ثم تبيان أهميتها الاقتصادية والأهداف التي تسعى لتحقيقها كما سنحاول تقديم إمكانياتها المادية والبشرية التي تجعلها تحتل مكانة مرموقة في السوق وكذا هيكلها التنظيمي لها الذي يسمح بتنظيم مختلف المراكز والنشاطات المفوضة لها، ولهذا دفعنا الفضول إلى معرفة خفايا هذه المؤسسة الوطنية الرائدة في صناعة الدهن.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

المؤسسة الوطنية للدهن ENAP هي شركة إقتصادية بالأسهم يقدر رأس مالها ب 9000.000.000.000 دج ويقع مقرها الاجتماعي على الطريق الوطني رقم 0 بلدية الأخصرية ولاية البويرة.

ظهرت المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية سنة 1968 بموجب قرار رقم 253/67 المؤرخ عام 1967 بعد تأميم الدولة لممتلكات الاستعمار ونظرا للتغيرات والتحولات التي طرأت على الساحة السياسية والاقتصادية تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الذي شرع فيه في بداية الثمانينات، حيث قسمت إلى 05 مؤسسات وهي:

- المؤسسة الوطنية لتوزيع المواد الكيماوية Diprochim

- المؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة ENAVA

- مؤسسة التنمية للصناعات الكيماوية EDIC

- المؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة ENAO

- المؤسسة الوطنية للدهن ENAP تأسست بموجب مرسوم رقم 417/82 الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1982 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC وباشرت نشاطها الإنتاجي في 01 جانفي 1983 وهي شركة ذات أسهم SPA برأس المال قدره 9000.000.000.000 أسهمها ملك للشركة العمومية القابضة (كيمايا - بيترو كيمايا، صيدلة، 40% إنتاج المحروقات، الري 30%

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

الصناعات المختلفة 30%) وقد حلت مكان صناديق المساهمة ، وتم انتقال المؤسسة الوطنية للدهن من وزارة الصناعات الخفيفة إلى وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية في 12 ماي 1984 دخلت المؤسسة الوطنية للدهن عصر الاستقلالية في 31 مارس 1990.

رأس مالها نهاية 2016 9000.000.000.00 دج

تم تدشين المؤسسة الوطنية للدهن من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 1 سبتمبر 1972 كانت المؤسسة ما بين سنتين 1983 - 1985 مكونة من 4 وحدات وهي:

- وحدة واد السمار ولاية الجزائر (upa)

- وحدة الأخضرية ولاية البويرة (upl)

- وحدة وهران (upo)

- وحدة الشراكة الجزائر العاصمة (upc)

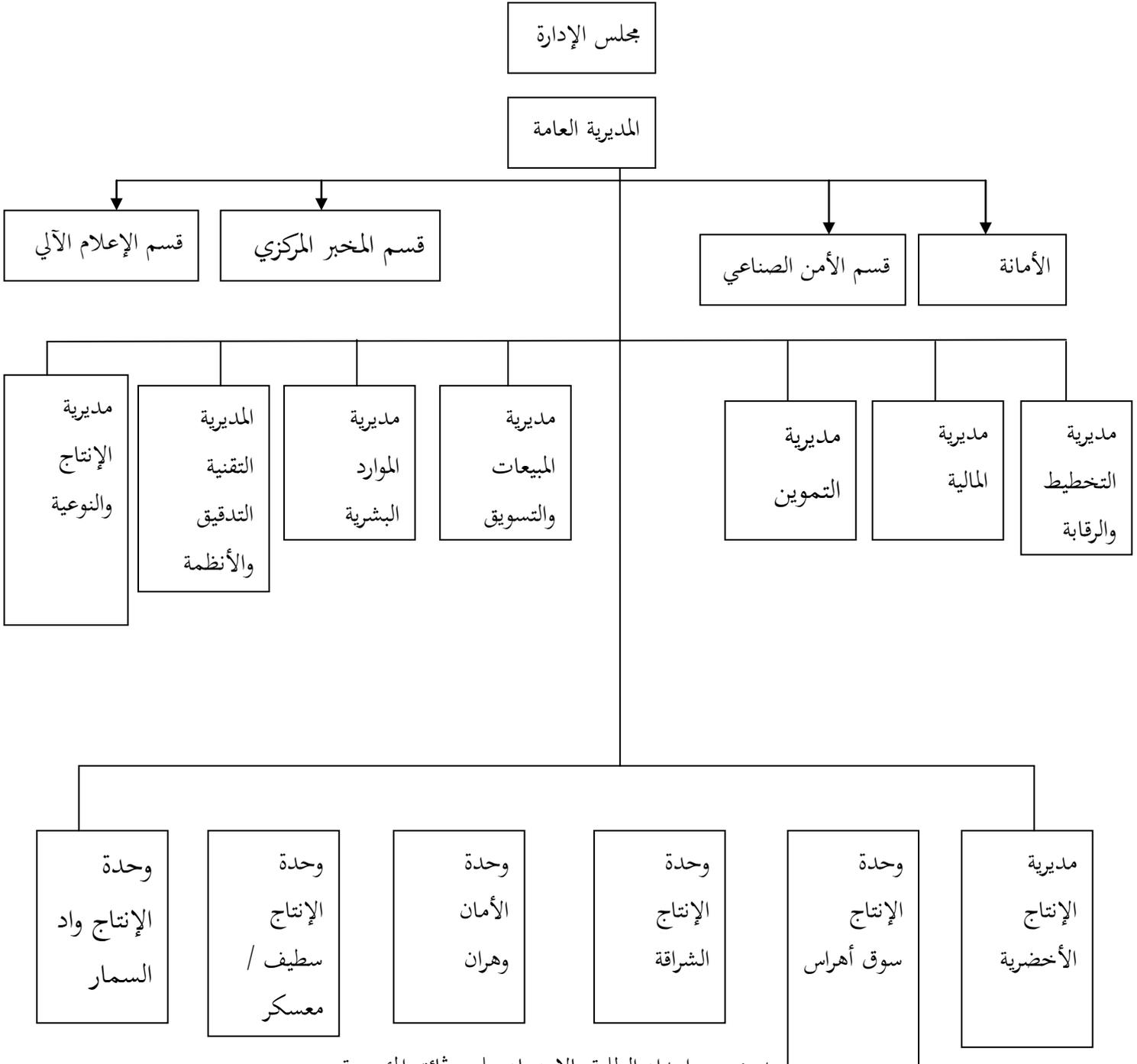
وفيما بعد تم استلام مركب سوق اهراس (upsa) وسبق بمعسكر ups ليصبح عددها 06 وذلك بغرض اثناء تشكيلة واسعة للانتاج ودعم الطاقة الإنتاجية بعدما دخلت المؤسسة الوطنية للدهن عصر الاستقلالية وذلك في سنة 1990.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المطلب الثاني: التنظيم العام للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP وإمكانياتها.

أولاً- الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

الشكل رقم: (5) الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية للدهن



مصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

يتشكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدهن "ENAP" من ملحق رقم (5)

أ- **مجلس الإدارة:** انشأ هذا المجلس بموجب القانون التجاري الصادر سنة 1970 الذي ينصب على كل مؤسسة عمومية ذات أسهم لابد أن تحتوي على مجلس يقوم بتسيير شؤونها ويتكون مجلس الإدارة لهذه المؤسسة من إحدى عشر عضو، سبعة قامت بتعيينهم الجمعية العامة العادية للشركة العمومية وهو المالك الوحيد لا سهم الشركة، وعضوان منتجان يمثلان العمال وعضوان يمكن للدولة بعينهما ويتم اختبار مجلس الإدارة من بين الأعضاء حيث يقوم هذا المجلس بتحديد صلاحيته.

ب- **المديرية العامة:** مقرها بالأخضرية يقوم بدراسة الوسائل المتوفرة والمشاريع المقترحة وتحديد الأهداف ودراسة أنجح الطرق لضمان تحقيقها بأقل تكلفة كما تقوم بالتنسيق بين مختلف المديريات وتثبيت العلاقات الداخلية والخارجية ومن أهم الأقسام التابعة لها نجد:

- **قسم الأمانة:** وهي من أهم وسائل التنظيم إذ تعبر خلية إدارية تنظيمية في المؤسسة وفيها توضع الوثائق والمعلومات الصادرة والواردة وهي في تطور مستمر لكل الوظائف المكتسبة إذا أصبحت الأمانة حالياً تحمل كل أسرار المؤسسة والمسؤولين حيث أنها تؤدي بمعدات مختلفة وبطرق الترتيب الملائمة والمبسطة.

- **قسم الأمن الصناعي:** ويسهر هذا القسم على توفير الحماية اللازمة لجميع الوسائل المادية والبشرية في المؤسسة من مختلف الأخطار التي قد تعرض لها في أماكن العمل كحوادث اعمل والأمراض المهنية والحرائق... الخ بالإضافة إلى أنه يقوم بالتنسيق بين الوحدات الإنتاجية في مجال الأمن وتوفير وسائل الوقاية.

- **قسم المنحى المركزي:** يوجد مركزه بوحدة الأخضرية وهو مكلف يتسم برنامج البحث و تطوير مصالح متخصصة لتمثيل المؤسسة ولائية ودولية وإعطاء صورة جيدة عنها وعليه فإن القسم يقوم بالمهام التالية:

- التأكد من المنتجات ومطابقتها

- حذف المنتجات التي تم الاستغناء عنها في البلدان المتقدمة بين الصحة والمحيط

- إجراءات الأبحاث لاستخراج تركيبات جديدة واستبدال مادة أولية بأخرى من أجل التطوير

● **مديرية التخطيط والرقابة:** تكتسي هذه المديرية أهمية بالغة لأنها تربطها علاقة بمختلف المديريات

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

والوحدات الإنتاجية وتنقسم إلى قسمين:

- قسم الرقابة

- قسم التخطيط

● **المديرية المالية:** تضم هذه المديرية بالشؤون المالية والمحاسبة إذ تسجل كل المعاملات التي تقوم بالتنسيق والمراقبة والتسيير المالي للوحدات الإنتاجية وتحتوي هذه المديرية على قسم واحد وهو قيم المالية والمحاسبة وهذا بدوره ينقسم إلى مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة الميزانية والاستثمارات ومصلحة التدقيق.

● **مديرية التموين:** مديرية التموين أهمية كبيرة حيث يتوقف نشاط المؤسسة من مواد أولية لضمان استمرارية العملية الإنتاجية بالتنوع المطلوبة وفي الوقت المحدد بأدنى تكلفة ممكنة وتتضمن هذه المديرية:

- قيم العبور

- قسم التموين

- مديرية المبيعات والتسويق:

تعتبر حديث النشأة وتضم إليها مصلحتين:

- مصلحة التسويق وتقوم بالنشاط التسويقي والإشهار ومصلحة تحليل المبيعات وتقوم بتحليل المبيعات وتنظيم اجتماعات شهرية تقوم فيها بعملية المراقبة ومقارنة البرامج بالمبيعات التي وصلت إليها

● **مديرية الموارد البشرية:** تتر من أهم المديرية لأنها بمثابة الجهاز المسير للإضافة البشرية والحرص على تطبيق القانون الداخلي للوحدة وتسيير الموارد البشرية بحيث أنها تنقسم إلى قسمين هما:

قسم الإدارة العامة

- قسم التشغيل والتكوين

● **مديرية الإنتاج والتوعية:** انبثقت هذه المديرية من المديرية التقنية سابقا وأصبحت الآن مستقلة عنها

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

وتقدم مدير يبين قسما واحدا وقسم الإنتاج الذي يضم بدوره مصلحتين هما:

- متابعة الإنتاج

- تحسين النوعية

- المراقبة والتنسيق بين الوحدات الإنتاجية

● **مديرية التدقيق والأنظمة:** وهي مديرية حديثة النشأة على مستوى المؤسسة وتنقسم إلى قسمين هما:

- قسم الإعلام الآلي

- قسم التدقيق.

ثانيا: **إمكانيات المؤسسة الوطنية للدهن:**

أ- **الإمكانيات البشرية:**

إن المؤسسة الوطنية للدهن في تطور مستمر وهذا راجع إلى ثبات الطاقة البشرية التي تتميز بالكفاءة العالية والخبرة في الميدان

- **تصنيف فئات العمال:** تم تصنيف العمال وفق الجدول التالي:

من سنة 2014 إلى سنة 2017

● عدد العمال 2014: 330.

● عدد العمال 2015: 356

● عدد العمال 2016: 348

● عدد العمال 2017: 347

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

جدول رقم (2): تصنيف فئات العمال حسب السنوات.

السنوات	العمال	2014	2015	2016	2017
الإطارات	34	36	38	39	
أعوان التحكم	85	85	85	78	
أعوان التنفيذ	193	174	186	183	
العمال المؤقتين	18	61	39	47	
المجموع	330	355	348	347	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

تملك المؤسسة الوطنية للدهن عمال لديهم كفاءة عالية كل حسب تخصصه مقسمين إلى ثلاث فئات، وبالنسبة لعدد العمال تسجل أكبر عدد أعوان التنفيذ الذين يختصون بتنفيذ الأوامر الموجه لهم من الفئات العليا.

ب- الإمكانيات المادية:

للمؤسسة ستة 06 وحدات موزعة على الوطن ومواردها المالية مستوردة بنسبة (80%) من الخارج خاصة من فرنسا واسبانيا وألمانيا و بلجيكا 20% الباقية محلية حيث بلغت أموالها الخاصة سنة 2014 . 2530517121.76 دج ومنه في سنة 2015 بلغت 2532142031.68 وفي سنة 2016 بلغت 2366570517.35 دج كما أنها تملك قدرات إنتاجية ضخمة حيث بلغت نسبة رقم أعمالها سنة 2017 1013200723.64 وتكمن أهميتها في رأس مالها الذي بلغ 9000000000.00 دج

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المطلب الثالث: الأهمية والأهداف

للمؤسسة الوطنية للدهن أهمية بالغة، كما أنها تسعى على تحقيق عدة أهداف والتي ستتطرق إليها في هذا المطلب

أولاً: أهمية المؤسسة الوطنية للدهن

للمؤسسة الوطنية للدهن أهمية اقتصادية حد كبير وذلك من خلال حجم الإنتاج الذي تدعم به المؤسسة السوق الداخلية هذا من جهة وكذلك السوق الخارجة من جهة أخرى وبهذا تقم بتدعيم الاقتصاد الوطني، كما أنها تمتلك طاقة بشرية هائلة وهذا ما يجعلها تحتل مرتبة مرموقة ومعتبرة جداً.

ثانياً: أهداف المؤسسة الوطنية للدهن

حيث تتمثل فيما يلي:

أ- الأهداف المالية: ونذكر من أهمها:

- تحقيق مردودية مالية تضمن التحكم في الوسائل الإنتاجية
- اعداد الامكانيات المالية اللازمة من أجل اعادة القدرة الإنتاجية الكامنة وإمكانية التمويل الذاتي للاستثمارات
- ضمان تمويل يسمح بتحقيق المخططات السنوية للإنتاج غير الموجود في السوق الوطنية.

ب- الأهداف الاقتصادية:

ونذكر منها ما يلي:

- استغلال وتيرة وتطوير النشاطات المتعلقة بصناعة الدهون الخاصة بأشغال البناء ودهون السيارات والأصبغة والمكونات والغراء إضافة إلى مواد أخرى منبثقة.
- تنظيم وتطوير هيكل الصيانة التي تسمح بتحسين أداء الآلات الإنتاجية
- تقرير مشكلات المنتجات وذلك بالبحث عن منتجات جديدة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

ج- الأهداف التسويقية:

- الاحتفاظ بحصة السوق الحالية بتوسيع أسواق منتجاتها وذلك بالتصدير
- العمل على تحسين حصنها في السوق متبقات وذلك بمحاولة التوفر في أسواق جديدة في بلدان المغرب العربي والبلدان الإفريقية
- الدفاع عن نسبة السوق التي تملكها حاليا المؤسسة 80%

د- الأهداف الاجتماعية:

- امتصاص البطالة
- الحفاظ على البيئة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المبحث الثاني: تقييم مالي للوحدة

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية والمختصرة للسنوات الثلاث

أولاً: الميزانية المالية للسنوات (2014-2015-2016)

أ جانب الأصول

جدول رقم(3):ميزانية مالية لجانب الأصول

2016	2015	2014	اسم الحساب	
			الأصول الثابتة:	
67968.75	96093.75	-	التشبيات غير المعنوية	20
328511798.08	277001947.76	289856830.09	التشبيات العينية	21
164240664.68	16035758.49	44286926.50	التشبيات الجاري انجازها	23
3136244.52	32309357.47	55563580.83	الودائع والكفالات المدفوعة	275
7713607.68	11074161.48	6931662.74	الحسابات الدائنة الأخرى	276
			المثبتة	
36209529.00	30686644.00	24567020.00	الضرائب المؤجلة على الأصول	133
5339879812.71	511523962.95	421206020.16	مجموع الأصول الثابتة	
			الأصول المتداولة	
1758618857.36	173634215.00	1621837494.75	قيم الاستغلال	
853236739.72	108664038.44	1033926399.79	المواد الأولية واللوازم	31
197304167.57	181554683.44	161326256.13	تموينات اخرى	32
19964823.66	12040929.70	9847011.72	سلع قيد الانجاز	33
515395660.57	390515869.72	284953922.88	المخزونات من المنتجات	35
172717465.84	98858694.49	379534663.40	المخزونات الخارجية	37
525904672.31	4 27800575.30	37 95 34 663.40	قيم قابلة للتحقيق:	
440408632.82	358998403.69	289732115.74	الزبائن والحسابات المرتبطة	411
			بهم	

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

8073773.68	22441559.72	34120867.37	الموردون المدينون	409
15280498.02	15089610.97	11681609.33	العاملون والحسابات المرتبطة بهم	42
17601282.57	5803101.03	6292389.90	الدولة والجماعات العمومية	44
43977957.63	14049000.00	37254266.49	المدينون المختلفون والدائنون المختلفون	46
562527.59	483788.70		الأعباء المعاينة مسبقا	486
	10935111.31		الدولة الضرائب على النتائج	444
		453414.56	الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات	48
105297883.8	387999237.70	729504814.10	قيم جاهزة	
105143108.40	387921740.32	729365891.37	البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها	51
154775.40	77497.37	138922.84	الصندوق	53
2389821413.18	2547434028.47	2730876972.36	مجموع الأصول المتداولة	
2929701226.18	3058957991.42	3152082991.52	مجموع الأصول	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

ب- جانب الخصوم:

جدول رقم (04) ميزانية مالية لجانب الخصوم

2016	2015	2014	اسم الحساب	الرقم
			الأموال الدائمة	
2 366570517.35	2 532 142 031.68	2530517121.7	أموال خاصة	
				101
				108
				109
				104
				106
				105
0.00	0.00	1305109.07	الترحيل من جديد	107
1816732763.35	19435954443.42	1997680984.94	حسابات الارتباط بين شركات في شكل مساهمة	11 121
97300881.27	68375370.22	75588674.92	الديون طويلة الأجل	
97300881.27	68375370.22	75588674.92	المؤونات للأعباء	
2463871398.62	2600517401.9	2606105796.68	إجمالي الأموال الدائمة	
			الديون قصيرة الأجل	
274157150.64	259058346.23	341668890.68	الموردون	
0.00	0.00	2920907.91	الدولة، الضرائب على النتائج	

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

45145380.62	52973672.84	49367594.93	. . الزبائن الدائنون، تسيقات متسلمة
127280727.48	126423499.09	110268464.55	. . العاملون والحسابات المرتبطة بهم
2167875.59	17367091.36	12901136.37	. . الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة
2484.00	2617320.00	2356978.00	. . الدولة والجماعات العمومية
1296209.23	660.00	172458.00	. . المدينون المختلفون والدائنون المختلفون
		765.40	. . البنوك والمؤسسات المالية وما يمثلها
465829827.56	458440589.52	545977195.84	إجمالي الديون قصيرة الاجل
2929701226.18	3058957991.42	315208299252	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

ثانيا: إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث (2014-2015-2016)

جدول رقم (5): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
%82.68	2606105796.7	الأموال الدائمة	%13.36	421206020.16	الأصول الثابتة:
%80.28	2530517121.76	أموال خاصة	%86.64	2730876972.36	الأصول المتداولة
2.4%	7558674.92	ديون طويلة الأجل	%51.45	1621837494.75	قيم الاستغلال
17.32%	545977195.84	الديون قصيرة الأجل	12.04%	379534663.40	قيم قابلة للتحقيق
			23.14%	729504814.10	قيم جاهزة
%100	3152082992.52	المجموع	%100	3152082992.52	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

جدول رقم (6): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
%85.01	2600517401.9	الأموال الدائمة	%16.72	511523962.95	الأصول الثابتة:
%82.78	2532142031.68	أموال خاصة	%83.28	2547434028.47	الأصول المتداولة
2.23%	68375370.22	ديون طويلة الأجل	%65.61	1731634215.00	قيم الاستغلال
14.99%	458440589.52	الديون قصيرة الأجل	13.88%	427800575.30	قيم قابلة للتحقيق
			12.68%	387999237.70	قيم جاهزة
%100	3058957991.42	المجموع	%100	3058957991.42	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

جدول رقم (7): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016.

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
84.10%	263871398.6	الأموال الدائمة	18.43%	539879812.71	الأصول الثابتة:
80.78%	2366570517.35	أموال خاصة	81.57%	2389821413.47	الأصول المتداولة
3.32%	97300881.27	ديون طويلة الأجل	60.03%	1758618857.36	قيم الاستغلال
15.90%	465829827.56	الديون قصيرة الأجل	17.95%	525904672.31	قيم قابلة للتحقيق
			3.59%	1052978883.8	قيم جاهزة
100%	3058957991.42	المجموع	100%	2929701226.18	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لجانب أصول وخصوم المؤسسة

أولاً: دراسة تحليلية لجانب الأصول للسنوات الثلاث

أ- الأصول الثابتة: عند مقارنة الأصول الثابتة للثلاث سنوات 2014، 2015، 2016، على التوالي لاحظنا أنها قد ارتفعت من سنة 2014 أين بلغت 421206020.16 دج لتصل سنة 2015 إلى 511523962.95 دج ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل إلى 5398798128.71 دج وسبب الارتفاع الذي حدث من سنة 2014 إلى 2016 يعود إلى اقتناء أدوات جديدة بالإضافة إلى الزيادة في المشاريع قيد الانجاز، أما إذا قمنا بمقارنة الأصول الثابتة مع مجموع الميزانية نجد أن نسبة الأصول الثابتة صغيرة جدا حيث كانت تمثل 13.36 % سنة 2014 لتصل إلى 16.72 % سنة 2015 ونسبة 18.43 سنة 2016 فهي في زيادة مستمرة وهذا يدل على أن الأصول الثابتة للمؤسسة في وضعية توسيعية جيدة مع إمكانية تجديد أدوات المستعملة في الإنتاج.

ب - الأصول المتداولة: تشير الميزانيات المالية للسنوات الثلاث إلى الانخفاض المستمر للأصول المتداولة من حيث القيمة والنسبة وهذا عند مقارنتها مع بعضها البعض أو مع مجموع الأصول حيث بلغت سنة 2014 نسبة 86.64 % لتتخفف إلى 83.28 % سنة 2015 لتصل إلى 81.57 % سنة 2016 ويمكن التطرق إلى عناصر الأصول المتداولة بالتحليل على النحو التالي:

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

- قيم الاستغلال: شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا محسوسا من سنة 2014 أين بلغت 1621837494.75 دج لتصل سنة 2015 إلى 1731634215.00 دج لتصل سنة 2016 إلى 1758618857.36 دج وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على توسع نشاط المؤسسة.

- قيم قابلة للتحقيق: شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا من سنة 2014 أين بلغت 379534663.40 دج لتصل سنة 2015 إلى 427800575.30 دج لتصل سنة 2016 إلى 525904672.31 دج

- قيم جاهزة: نلاحظ أنها تشكل نسبة ضعيفة مقارنة مع مجموع الأصول حيث قدرت نسبة 2014 نسبة 23.04% لتتخفص سنة 2015 إلى 12.68% لتتخفص مرة أخرى سنة 2016 لتبلغ 3.59% ويفسر هذا الانخفاض في قيمة البنك بالإضافة إلى قيمة الصندوق حيث بلغت قيمة البنك لسنة 2014، 2015، 2016 على التوالي 729365891.37 دج، 387991740.32 دج، 105143108.4 دج، وبلغت قيمة الصندوق للسنوات الثلاث على التوالي 138922.84 دج، 77497.37 دج، 15775.40 دج

ثانيا: دراسة تحليلية لجانب الخصوم للسنوات الثلاث

أ- أموال الدائمة: عندما قمنا بمقارنة أموال الدائمة للسنوات الثلاث لاحظنا انخفاض محسوس حيث بلغت سنة 2014 قيمة 2606105796.70 دج لتتخفص نسبة 2015 و 2600517401.9 دج لتتخفص مرة أخرى سنة 2016، 2463871398 دج ويتم تفسير ذلك بوجود تذبذب في نتيجة السنة المالية مع ارتفاع مستمر في مؤونة الأعباء مما أدى إلى تراجع طفيف في قيمة الأموال الدائمة.

- أموال الخاصة: نلاحظ أنها تمثل 80.28% سنة 2014 لترتفع قليلا سنة 2015 نسبة 82.78% لتتخفص من جديد سنة 2016 نسبة 80.78% ومن خلال هذه النسب نلاحظ ان المؤسسة بإمكانها تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء على الديون طويلة الأجل.

- الديون طويلة الأجل: نلاحظ أن الديون طويلة الأجل بصفة عامة منخفضة جدا في هذه المؤسسة حيث لا يعتمد عليها في التمويل حتى وان ظهرت في الميزانيات نظرا لوجود ارتفاع كبير في مؤونة الأعباء والخسائر وهذا ما يبين لنا عدم الاستغلال العقلاني لموارد المؤسسة وهذا يدخل ضمن أدائها. حيث كانت تشكل نسبة 2.4 % سنة 2014 لتبلغ نسبة 2.23% سنة 2015 ونسبة 3.32% سنة 2016 من مجموع الخصوم.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

ب- الدينون قصيرة الأجل: نلاحظ أن نسبة الدينون قصيرة الأجل كانت مرتفعة إلى 17.32% سنة 2014 وتنخفض إلى 14.99%, سنة 2015 لترتفع قليلا مرة أخرى بنسبة 15.90% سنة 2016 وهذا راجع إلى عدم استخدام الدينون قصيرة الأجل في تغطية الأصول المتداولة لاعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في ذلك.

المطلب الثالث: إعداد جدول حسابات النتائج

جدول رقم (8): جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث.

ح	اسم الحساب	2014	2015	2016
70	المبيعات من البضائع والمنتجات	1972969137.80	1814341323.17	53252110.56
72	المصنعة	47625951.69	10802501.56	136865615.05
73	الإنتاج المخزن	123877.40	600581.60	79930.60
74	الإنتاج المثبت			
897	اعانات الاستغلال	1112592983.78	1210568604.07	66884460.25
I.	تبادل بين الوحدات (خروج)	3133311990.67	3133535570.40	157082116.46
896	نتاج السنة المالية	- 342413568.98	-175074303.57	-95410827.61
60	تبادل بين الوحدات دخول بضاعة	2150087310.22	1951102433.63	1952884730.63
61	مشتريات البضاعة المستهلكة	14380733.91	10324902.69	10631216.38
62	الخدمات الخارجية	64186753.28	65919204.71	53645480.74
II.	الخدمات الخارجية الأخرى	1886241228.43	1852272235.46	9317564.14
III.	استهلاكات السنة المالية	1247070722.24	1251263	226331516.32
63	القيمة المضافة (I . II)	351535756.92	382880214.10	411896866.57
64	أعباء المستخدمين	30669536.35	26125988.24	13110402.75
IV.	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	864865448.97	872257732.00	800324247.00
75	إجمالي فائض الاستغلال	14940297.37	15004080.04	16452592.82
65	المنتجات العملية الأخرى	8577449.96	10515291.35	6851649.2
68	الاعباء العملية الأخرى	77011128.92	75941404.86	01549059.53
78	المحققات للاهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة	16033869.81	27917863.97	273698.84
89	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والتموينات	45052556.74	44638867.32	53131240.15

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

55518589.74	784084113.08	765198480.53	تبادل ما بين الوحدات	.V
6606360.99	26463059.23	21851879.29	النتيجة التشغيلية	76
4207760.11	8057240.05	3463402.07	المنتجات المالية	66
2398600.88	18405818.05	18388477.22	الأعباء المالية	.VI
97917190.62	802489931.26	7883506957.75	النتيجة المالية	.VII
42000000.00	82000000.00	84000000.00	النتيجة العادية قبل الضرائب	691
61602322.00	138062972.00	170461464.00	مساهمات العمال في النتيجة	695
			الضرائب عن الإرباح	698
5522885.00	6119624.00	2405534.00	الضرائب الأخرى على النتائج	692
			فرض الضريبة المؤجلة على الأصول	693
5220414769.11	3202920573.64	3186137997.1	فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم	
670577015.49	2614373990.38	2654606969.39	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
549837753.62	588546585.26	531531027.75	مجموع أعباء الأنشطة العادية	VIII
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية	77
			العناصر غير العادية - المنتجات -	67
			العناصر غير العادية - الأعباء	.IX
547837753.62	588546583.26	531531027.75	النتيجة غير العادية	.X
			صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر: من وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول: رأس المال العامل FR

وذلك بالتطرق إلى مختلف أنواع رأس المال العامل

أولاً: حساب رأس المال العامل الدائم

وذلك من خلال الاعتماد على الميزانية المالية للموسم لسنوات 2014-2015-2016.

جدول رقم (9): رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

2016	2015	2014	البيان
2463871398.62	2600517401.9	2606105796.68	الأموال الدائمة
539879812.71	511523962.95	421206020.16	الأصول الثابتة
1923991585.91	2088993438.95	2184899786.52	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

جدول رقم (10) رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

البيان	2014	2015	2016
أصول متداولة	2730876972.36	2547434028.47	2389821413.47
ديون قصيرة الأجل	545977185.80	458440589.52	465829827.56
رأس المال العامل	2184899786.52	2088993438.95	1923991585.91

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن رأس المال العامل الدائم في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى، مع أن هذه القيم موجبة لرأس المال العامل الدائم خلال الفترة المدروسة وأن هذه القيمة جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهذا ما يفسر قدرة الأموال الدائمة على تغطية أصولها الثابتة من خلال اعلي الميزانية إضافة إلى قدرة الأصول المتداولة على تغطية ديونها قصيرة الأجل وإن قاعدة التوازن المالي تفرض حد أدنى لرأس المال العامل الدائم وهو أن يكون أكبر من الصفر والحد الأقصى هو ألا يكون يغطي مجموع المخزونات والقيم القابلة للتحقيق إذ يجب على المؤسسة استثمار بعض أموالها في شراء الأصول الثابتة

وفي مؤسستنا هذه وجدنا أنه في كل سنة من السنوات المدروسة يوجد رأس مال عامل موجب يغطي جميع الأصول الثابتة وكل المخزونات ويبقى جزء منه يغطي جزء من القيم القابلة للتحقيق، إذم نستطيع القول أن المؤسسة محافظة على قاعدة التوازن المالي خاصة وأن المؤسسة محل الدراسة لا تعتمد على الديون طويلة الأجل كثيرا، اذا أن نسبتها من مجموع الخصوم ضئيلة ومنه رأس العامل الدائم في هذه المؤسسة معظمة من الأموال الخاصة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

ثانيا: حساب رأس المال العامل الخاص 2014-2015-2016

جدول رقم (11): حساب رأس المال العامل الخاص.

البيان	2014	2015	2016
أموال خاصة	2530517121.76	2532142031.68	2366570517.35
أصول ثابتة	421206020.16	511523962.95	539879812.71
رأس المال العامل الخاص	2109311101.6	2020618068.73	1826690704.64

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية نظرا لكون الديون طويلة الأجل تشكل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالأموال الخاصة، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية يعني ان المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

ثالثا: حساب رأس المال العامل الإجمالي 2014-2015-2016

سنة 2014: 2730876972.36

سنة 2015: 2547434028.47

سنة 2016: 2389821413.47

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

التعليق: إن القيمة المعتمدة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة موجبة وهذا ما يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

رابعا: حساب رأس المال العامل الأجنبي 2014-2015-2016

جدول رقم (12) رأس المال العامل الأجنبي.

2016	2015	2014	البيان
27300881.27	68375370.22	75588674.92	الديون طويلة الأجل
465829227.56	458440589.92	945977195.84	الديون قصيرة الأجل
563130708.83	526815959.74	621565870.76	رأس المال العامل الأجنبي

التعليق: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول قروض إضافية وسهولة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR 2016-2015-2014

جدول رقم (13) احتياجات رأس المال العامل

2016	2015	2014	البيان
2284523529.67	2159434790.77	2001372158.26	الأصول المتداولة - القيم الجاهزة
465829827.56	458440589.52	55977185.84	ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية
1818693702.11	1700994201.25	1455394972.42	BFR

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانة المالية

التعليق: نلاحظ أن BFR في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى نظرا لتوسع نشاط المؤسسة الشيء الذي أدى إلى زيادة احتياجاتها لتمويل دورة الاستغلال إذن المؤسسة تحتاج إلى تغطية أصولها المتداولة بديون قصيرة الأجل، فاحتياجات رأس المال العامل إذا كانت موجبة فهناك أن المؤسسة لا تكتفي بديون قصيرة الأجل وتحتاج زيادة عن ذلك إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، ففي هذه المؤسسة يلاحظ ان هناك توسع في نشاط المؤسسة (قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحقيق) من سنة إلى أخرى مما أدى إلى زيادة في احتياجات رأس المال العامل.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المطلب الثالث: الخزينة TR

جدول رقم (14): الخزينة

2016	2015	2014	البيان
1923991585.91	2088993438.95	2184899786.52	رأس المال العامل FR
1818693702.11	1700994201.25	1455394972.42	BFR
105297883.80	387999237.7	729504814.1	الخبزينة TR

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانة المالية

التعليق:

من خلال حساب قيمة الخزينة للسنوات الثلاث، نلاحظ أنها موجبة في جميع الأحوال وهذا راجع إلى انعدام السلفات المصرفية والزيادة المستمرة والقيم الجاهزة يعني ان المؤسسة لها توازن مالي ولا تواجه صعوبات في خزيتها ولكن هذا الارتفاع الكبير في الخزينة ليس في صالح المؤسسة لأنه عبارة عن تجميد للأموال لكن المؤسسة أدركت ذلك الخطر فوجهت جزء من الخزينة إلى التوظيف في البنوك بمعدلات فائدة من جهة ولمواجهة مخاطر السيولة من جهة أخرى

المبحث الرابع: تقييم أداء المؤسسة ENAP باستخدام النسب المالية

المطلب الأول: نسب السيولة

أولاً: حساب نسب السيولة.

حساب نسب السيولة 2016-2015-2014

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

جدول رقم (15) حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب/السنوات	2014	2015	2016
السيولة العامة	5	5.56	5.13
السيولة المختصرة	2.03	1.78	1.35
السيولة الحالية	1.34	0.85	0.22

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانة المالية

أ- تحليل نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة حيث تظهر هذه النسبة أكبر من الواحد في كل السنوات الثلاثة مما يضع لها هامش أمان واحترام المؤسسة لآجال تسديد الديون وهي وضعية جيدة للمؤسسة وتسعى هذه الأخيرة على تحقيق توازن مالي على المدى القصير الذي يعني تحقيق الموازنة بين الاستخدامات (الأصول) والموارد (أي الخصوم قصيرة الأجل)

ب- تحليل نسبة السيولة المختصرة: تقوم هذه النسبة باستبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، حيث نلاحظ أن القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة تمثل 2.03، 1.78، 1.35 على التوالي من الديون قصيرة الأجل خلال السنوات 2014، 2015، 2016، وهذا ما يعني أن المؤسسة لا تواجه صعوبات السيولة في المستقبلين لكن المؤسسة لا تحترم المجال المحدد مايا وهذا المجال هو 0.3 وكحد أدنى و 0.5 كحد أقصى وبالتالي فإن المؤسسة قد بلغت في خدمات تسديد الديون قصيرة الأجل.

ج- نسبة السيولة الآنية (الحالية أو الجاهز)

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2014 كانت نسبة الخزينة الجاهزة هي 1.34 وهي نسبة جد مرتفعة يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في موعدها المحدد لكنها تبقى نسبتها

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

مرتفعة ومبالغ فيها مقارنة بحددها الأقصى وهو 0.3 وهذا ما يعني ان المؤسسة لديها سؤال غير مستغلة " يجب عليها استخدامها أما في سنة 2015 تراجعت نسبتها إلى 0.84 فهي بذلك ليست ضمن المجال المسموح به والذي حده الأدنى 0.2 وحده الأقصى 0.3 فالمؤسسة قادرة على تسديد معظم ديونها بأموالها الجاهزة

وفي سنة 2016 تراجعت مرة أخرى إلى ان بلغت الحد الأدنى المرغوب فيه حيث كانت نسبتها 0.22 لكنها لازالت ضمن المجال المقبول وبصفة عامة السيولة الجاهزة للمؤسسة في وضعية حسنة ولديها أموال سائلة لمواجهة أي ظروف طارئة .

ثانيا: دراسة نسب التمويل

جدول رقم (16): نسبة تمويل

البيان	2014	2015	2016
نسبة التحويل الدائم	6.18	5.08	4.56
نسبة التمويل الخاص	6	5	4.38
نسبة الاستقلالية المالية	4.07	4.81	4.20
نسبة قابلية السداد	0.19	0.17	0.19

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق:

أ- نسبة التمويل الدائم:

يلاحظ ان نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد فهي جد مرتفعة حيث بلغت سنة 2014 نسبة

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

6.18 ثم تراجعت بنسبة 5.08 سنة 2015 لتتخفص إلى 56 سنة 2016 وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال ثلاث نوات فالمؤسسة تمول تثبياتها بأموالها الحاكمة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصلوها المتداولة

ب-نسبة التمويل الخاص:

تقيد هذه النسبة في معرفة إعتماا المؤسسة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة حيث نلاحظ أن نسبة التتمويل الخاص في ثلاث أكبر من الواحد وفي الخفض مستمر ولكن هذا الانخفاض طفيف لا يؤثر بشكل كبير على المؤسسة، وهذا ما يدل على أن هذه الأخيرة مستقلة ماليا وهي وضعية جيدة للمؤسسة.

ج- نسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ أن النسبة خلال السنوات الثلاث 2014-2015-2016 جيدة وهذا ما يدل على إذا المؤسسة مستقلة ماليا ذلك أن النسبة تفوق العدد 2 فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتي في تسديد التزاماتها وقادرة على الحصول على قروض إضافية.

د- نسبة قابلية السداد:

نلاحظ أن هذه النسبة أصغر من 0.5 خلال هذه السنوات وهذا يدل على إذا المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

المطلب الثاني: نسب النشاط.

أولاً: معدل دوران المخزون:

جدول رقم (17): المخزونات للسنوات الثلاثة المدروسة

البيان	2013	2014	2015	2016
المخزونات	52038863.78	47625951.69	108025061.56	1368665615.05

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات في جدول حسابات النتائج

جدول رقم (18): معدل دوران المخزون

البيان/ السنوات	2014	2015	2016
تكلفة الاستعمالات	2150087310.22	195110233.63	1952884730.63
متوسط المخزون	49832407.735	77825506.625	122445338.305
معدل دوران المخزون	43 دورة	25 دورة	16 دورة
مدة دوران المخزون	8 يوم	14 يوم	23 يوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

التعليق على النتائج: تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصديق المخزون لدى المؤسسة، كما يشير لسرعة التي تدفق بها الأحوال من خلال المخزون حيث كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في سنة 2014 كان معدل دوران المخزون 43 دورة خلال السنة مما يعادل 8 أيام لتصديق المخزون وهذه وضعية جيدة للمؤسسة كما نلاحظ بالنسبة للنسبتين الباقيتين 2015 و 2016 تراجع محسوس حيث كان معدل دوران المخزون 25 دورة و 16 دورة خلال سنة 2015 وسنة 2016 مما يعدلها بالأيام 14 يوم و 23 على التوالي فهي لازالت في نشاط دائم ومستمر في تصديق مخزونها وهذا لتفادي تلك المخزونات.

ثانيا- مدة تحصيل الزبائن

جدول رقم (19):مدة تحصيل الزبائن

2016	2015	2014	البيان / السنوات
440408632.32	358998403.69	289732115.74	الزبائن
00	00	00	أوراق القبض
953252110.56	1814341323.17	1972969137.80	المبيعات السنوية
166 يوم	71 يوم	53 يوم	مدة تحصيل الزبائن
2.16 دورة	5.05 دورة	6.80 دورة	معدل دوران الزبائن

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق على النتائج: تعيش لنا مدة تحصيل الزبائن المدة المتوسطة بالأيام، التي تمنحها المؤسسة لزبائنها كأجال لتسديده ونلاحظ أن هذه المدة بلغت 53 يوم سنة 2014 لترتفع إلى 71 يوم لسنة 2015 ولتواصل الارتفاع إلى 166 يوم نسبة 2016 ولا يمكن الحكم على هذه المدة إن كانت جيدة أم لا إلا بمقارنتها بمدة دوران الموردين التي سيتم التفريق إليها فيما يلي:

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

ثالثا- مدة تسديد الموردين

جدول رقم (20): مدة تسديد الموردين.

2016	2015	2014	البيان / السنوات
274157150.64	259058346.23	341668890.68	الموردين
00	00	00	أوراق الدفع
1952884703.63	1951102433.63	2150087310.22	المشتريات السنوية
51 يوم	48 يوم	57 يوم	مدة تسديد الموردين
7.12	7.53	6.29	معدل دوران الموردين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق على النتائج: تقيس لنا هذه المدة بالأيام المتوسطة التي يمنحها الموردين للمؤسسة ك'جال لتسديد مبلغ المشتريات حيث بلغت سنة 2014 57 يوم لتتخفص سنة 2015 إلى 48 يوم لترتفع مرة أخرى لتصل إلى 51 يوم سنة 2016

- تقييم مدة دوران الزبائن بمقارنتها مع مدة تسديد الموردين:

إن عملية التقييم هذه تشترط لتكون وضعية المؤسسة جيدة أن يكون المدة التي تمنحها المؤسسة للزبائن لتحصيل مبالغ المبيعات أقل من المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة لتسديد مبالغ مشترياتها.

نلاحظ في سنة 2014 كانت مدة تحصيل الزبائن 53 يوم بينما كانت مدة تسديد الموردين 57 يوم وهذه الوضعية جيدة للمؤسسة فهي تضع المؤسسة في مجبوحة اما في سنتي 2015 و 2016 كانت مدة تحصيل

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

الزبائن أكبر من مدة تسديد الموردين حيث بلغت مدة تحصيل الزبائن 71 يوم سنة 2015 و 166 يوم سنة 2016 بينما بلغت مدة تسديد الموردين 48 يوم سنة 2015 و 51 يوم سنة 2016 وهذا ما يضع المؤسسة في ضيق وما لا يعتبر في صالحها

المطلب الثالث: نسب المردودية

جدول رقم (21): نسب المردودية بأنواعها

البيان	السنوات	2014	2015	2016
المردودية المالية ROE		% 21.005	% 23.24	%23.23
المردودية الاقتصادية ROA		% 16.86	% 19.24	%18.77
المردودية التجارية		%26.94	% 32.44	%57.68

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

- التعليق على النتائج: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أنه في المردودية المالية كل دينار واحد يستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0.21 لسنة 2014 و 0.23 سنة 2015 و 0.23 سنة 2016

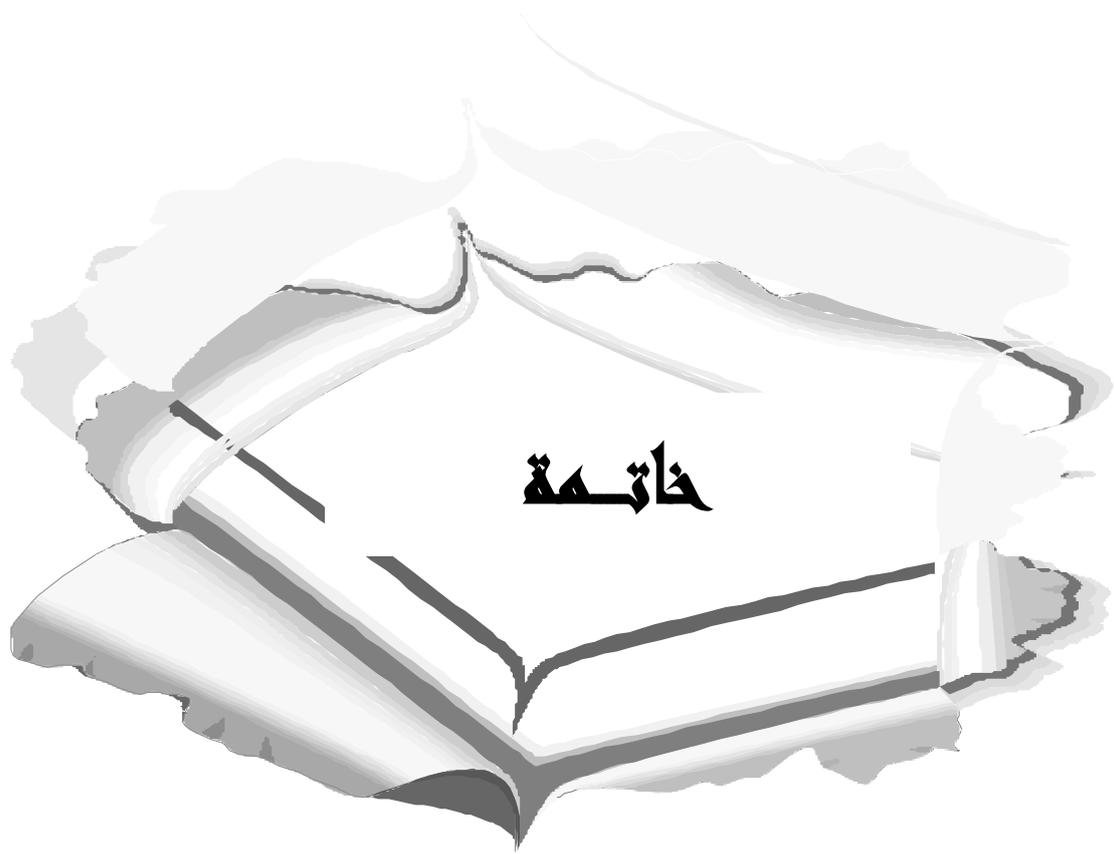
كما أننا نلاحظ أن نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض في هي نسب مقبولة على العموم ويمكن تقسيمها بحسن استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال هذه السنوات الثلاث.

أما بالنسبة للمردودية التجارية موجبة خلال السنوات الثلاث كما نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر وهذا يدل على حسن تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن ENAP

خلاصة:

من خلال مدة تربعنا بالمؤسسة الوطنية للدهن و بالضبط في وحدة الأخضرية و جراء ما تم ملاحظته و المتابعة المباشرة على مستوى المصلحة المستقبلية في قسم المالية و المحاسبة و التي كانت مقر تربعنا حيث قمنا بتحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة باستخدام أدوات التشخيص المالي كالنسب المالية و كذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من اجل تحديد التوازن بين الأصول و الخصوم بإتباع سياسة مالية معينة و لكون هذه الأدوات تمثل المحور الرئيسي للتعرف على قدرة المؤسسة على توليد تقنياتها من اجل تسديد التزاماتها و أيضا اعدنا جدول حسابات النتائج لمعرفة النتيجة الصافية للمؤسسة .



خاتمة :

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لموضوعنا حول دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة تبين لنا بوضوح أن تقييم الأداء المالي ذو أهمية بالغة بل وأمر ضروري لكن الشركات سواء كانت صناعية تجارية أو خدمية ، لان من خلاله يتم مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ، و لقد اخترنا في دراستنا هذه أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة ، والتي تخص الجانب المالي إلا وهو التشخيص المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة مركزها و بالتالي الأداء الكلي بها .

إلا أن التشخيص المالي لوحده غير كافي تماما لتقييم الأداء بل يساهم في عملية تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات في المؤسسة للتعلم أكثر في أهمية كل من التشخيص المالي و تقييم الأداء المالي ضروري بتحسين الوضع المالي تم إسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة و ذلك باختيار وحدة المؤسسة الوطنية للدهن ENAPE بالأخصرية للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 من توضيح دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و ذلك باستخدام أدوات التشخيص المالي من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و ذلك لتسهيل عملية الدراسة و الوصول إلى نتائج أكثر دقة و وضوح .

أولا : نتائج اختيار فرضيات البحث

- اختبار الفرضيات :

الفرضية الاولى: توجد علاقة تربط بين التشخيص و تقييم الأداء الماليين فيمكن اعتبار التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة و بالتالي فهي فرضية مقبولة .

الفرضية الثانية: من بين أدوات التشخيص المالي التي تستخدمها في تقييم أدائها المالي لدينا مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل و الخزينة أما النسب المالية من بينها نجد نسب النشاط و نسب السيولة و نسب المردودية فهي فرضية مقبولة .

الفرضية الثالثة: الفرضية مقبولة لان المؤسسة تستخدم التشخيص في تقييم أدائها المالي و لكن غير مركزة عليه جيدا .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة تربط بين التشخيص و تقييم الأداء الماليين فيمكن اعتبار التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة و بالتالي فهي فرضية مقبولة .

نتائج الدراسة (النظرية و التطبيقية) :

من أهم النتائج المتحصل عليها كالتالي :

- إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة و الذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف و هذا باستخدام مجموعة من الأدوات و التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .

- تشخيص القوائم المالية تساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية .

- الرأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المجددة غير المستغلة

- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية تجاه دائئنها مما يسمح لها بالحصول على ديون اضافية عند الحاجة دون صعوبات

- المردودية موجبة

- تجميد جزء من الأموال و التي يجب استغلالها

- حساب معدل المردودية الاقتصادية والمالية و التجارية للسنوات الثلاث هي مرتفعة مما أعطانا نظرة واضحة على قوة الأداء المالي للمؤسسة

الاقتراحات (التوصيات) :

على ضوء النتائج سابقة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسة .
- إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي .
- الاعتماد على تقنيات و أساليب تسيير حديثة .
- يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لا بد من القيام به بصفة دورية من اجل تسهيل عملية التقييم المالي للمؤسسة و اخذ القرارات المناسبة .
- تحصيل أموال المؤسسة أولاً من الزبائن ومن ثم تسديد ديونها للموردين .
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة و الاهتمام بها وهذا لاكتشاف نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي لتحسينها .
- منح تسهيل للطلبة المتربصين و ذلك بتزويدهم

آفاق الدراسة :

في الأخير يمكن القول أن التقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي ، و على هذا الأساس و من خلال هذه الدراسة نأمل لان نكون قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة و كذا دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الإدارية ، و توسيع مجال الدراسة يشمل تقييم أداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات إلى نتائج دقيقة، و بالتالي اتخاذ قرارات سليمة و كذا دور التشخيص المالي في التخطيط المستقبلي للمؤسسة .



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1- قرية معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005.
- 2- زهرة مختاري التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011.
- 3- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- 4- لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، تخصص مالية وحاكمة المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2016،
- 5- شيخة خميسي، التسيير المالي للموسوعة، دار هوحمة، الجزائر، 2010.
- 6- إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 7- علاء فرحان طالب، ايمن شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
- 8- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.
- 9- محمد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- 10- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.
- 11- نعيمة شباح، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
- 12- د. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار حامد للنشر، والتوزيع عمان، 210.
- 13- ¹ عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو ارساء نموذج للانداز المبكر، باستعمال المحاكات المالية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03.

- 14- أسعد حميد العلي، الادارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
- 15- نصر الدين بن نذير، أيوب شمالل، لوحة القيادة كأداة لتقنية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول، حول مداخلة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2.
- 16- ناصر داداي عدون، التحليل المالي، بدون سنة نشر، دار المحمدية العامة، ص17.
- 17- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، بدون سنة نشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 18- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 19- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، - باتنة، 2009.
- 20- عدنان تاية النعيمي التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- 21- د- أيمن السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، بدون سنة نشر، الدار الجامعية، 2005.
- 22- منير شاكر محمد اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 23- مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010.
- 24- دليلة شوية، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2007.
- 25- عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، بدون سنة نشر.
- 26- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ والفشل، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
- 27- منير ابراهيم الهندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة 6، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2011،
- 28- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، دار الجامعية، 1998.

قائمة المراجع

بالفرنسية:

- kamel hamdi ; Diagnostic et redressement d'entreprise, Ed Esslam cheraga
- piere Ramage, Analyse et diagnostic financier, Edition d'organisation,
- khalifat Nour ,introduction L'organisation et au diagnostic de l'entreprise, Berti
- Edion, rance,